المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

البيانــات المــالية الموحــدة
٣١ ديسمــبر ٢٠٢٠

رقم السجل التجاري	:	٥٥١٣٣ (مسجل لدى مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي - قطاع التجزئة)
المكتب المسجل	:	مرفأ البحرين المالي برج المرفأ الشرقي المنامة - مملكة البحرين ص.ب: ٦٠٠٠٢
أعضاء مجلس الإدارة	:	جاسم محمد الصديقي - *رئيس مجلس الإدارة* الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة - *نائب رئيس مجلس الإدارة* هشام أحمد الريّس رياض عيد اليعقوب عبدالله عبدالكريم شويطر (استقال في ٢٦ مارس ٢٠٢٠) د.خالد محمد الخزرجي (استقال في ٢٦ مارس ٢٠٢٠) مصبح سيف المطيري (تم التعيين في ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠) مصطفى غازي خريبا (استقال في ٢٥ يناير ٢٠٢١) فؤاد طارق خان (استقال في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٠) يوسف إبراهيم الغانم (انتهى تعيينه في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠) محمد عبدالمحسن الراشد (انتهى تعيينه في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠) عيسى عبدالله زينل (تم التعيين في ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠) مازن ابراهيم عبدالكريم (تم التعيين في ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠) صلاح عبدالله شريف (تم التعيين في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠) حسين سيد علي الحسيني (تم التعيين في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠)
الرئيس التنفيذي	:	سطام سليمان القصيبي
سكرتير مجلس الإدارة	:	محمد عبدالله صالح
مدققو الحسابات	:	كي بي إم جي فخرو - البحرين

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

المحتويات	الصفحة
تقرير رئيس مجلس الإدارة	١ – ٣
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	٤
تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين	٥ - ١٠
البيانات المالية الموحدة	
بيان المركز المالي الموحد	١١
بيان الدخل الموحد	١٢
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	١٣ – ١٤
بيان التدفقات النقدية الموحد	١٥
بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد	١٦ – ١٧
بيان مصادر وإستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد	١٨
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٩ – ٩١
معلومات إضافية	**٩٢ – ٩٤**

KHALEEJI COMMERCIAL BANK
المصرف الخليجي التجاري

تقرير رئيس مجلس الإدارة
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر لعام ٢٠٢٠
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أعزاءنا المساهمين،

بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن أقدّم لكم التقرير السنوي للمصرف الخليجي التجاري ("المصرف") والبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.

لقد كان عام ٢٠٢٠م بالنسبة لجميع القطاعات مليئًا بالتحديات نتيجة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) التي خلّفت تداعيات سلبية على البشرية جمعاء ومتغيرات اقتصادية بالغة الأهمية على مستوى العالم. ومع تفاقم وقع (كوفيد-١٩) على جميع القطاعات، حرص المصرف على وضع عدة سيناريوهات ومراجعة إستراتيجيته لضمان مساهمته الفاعلة في دعم نمو وإستدامة المجتمع من أفراد وشركات.

وكنتيجة لاستراتيجية عمل طموحة اعتمدها مجلس الإدارة، سجّل المصرف أداءً لافتًا رغم حالة عدم الإستقرار التي تعيشها الأسواق العالمية، حيث استطاع المصرف مواجهة مختلف التحديات وتحقيق نمو وتطور في عملياته طوال العام بفضل ما يملكه من مقومات تؤهله لذلك، حيث تم ترسيخ القواعد المتينة لهذه الاستراتيجية من خلال اتفاقية ضمان تغطية الاكتتاب في صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة ٦٠ مليون دينار بحريني، واتفاقية لتبادل الأصول المالية والاستثمارية بقيمة ٤٦,٤ مليون دينار بحريني واللتان تم إبرامهما مع مجموعة "جي إف إتش المالية". وتشكل هاتان الاتفاقيتان جزءًا مكملاً لاستراتيجية المصرف في تمهيد الطريق أمام تحقيق المزيد من النجاحات واتخاذ الخطوات الراسخة لتقوية قاعدته لتبني كافة عمليات وأنشطة المصرف. إن نموذج العمل الذي تبناه المصرف يضمن له مواكبة التطورات الحالية والاستفادة من الفرص الجديدة.

استطاع المصرف خلال عام ٢٠٢٠م من تحقيق نتائج إيجابية رغم الظروف الاستثنائية التي شهدها العالم بسبب تفشي فيروس (كوفيد-١٩)، الأمر الذي يؤكد على صلابة القاعدة التي يقف عليها المصرف وبنيته التحتية والمرتكزة على الأداء المالي المستقر وثقة العملاء. كما يعكس تحقيق هذه النتائج الإيجابية مدى كفاءة وسلامة الخطط التي تبناها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتقوية قاعدة رأس المال وتطوير الأعمال المصرفية. ولقد كان لإصدار الصكوك أثر كبير على تقوية وضعنا المالي والذي سمح لنا بالدخول في شراكات استراتيجية جديدة ومشاريع واعدة، مما ساهم في إرساء الأسس المتينه للمصرف لتحقيق النمو والربحية.

إضافةً إلى ذلك، فقد لعب المناخ الاقتصادي في مملكة البحرين دورًا مهمًا في حماية جميع القطاعات، بما فيها القطاعات المالية والمصرفية، من الآثار السلبية للجائحة. ويعود الفضل في ذلك لله ومن ثم الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي اتخذتها اللجنة التنسيقية لحكومة مملكة البحرين والفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا، والتي ساهمت في استمرار النشاط الاقتصادي ومكّنت الشركات والمؤسسات من مواصلة النمو وتحقيق الأرباح.

KHALEEJI COMMERCIAL BANK | المصرف الخليجي التجاري

تقرير رئيس مجلس الإدارة
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر لعام ٢٠٢٠
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب.

الأداء العام

استطاع المصرف خلال عام ٢٠٢٠م من تحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة، والتي ارتكزت على تقديم حلول مالية مبتكرة وسرعة الإستجابة لمتغيرات السوق وفهم احتياجات ومتطلبات العملاء.

سجّل المصرف مؤشرًا إيجابيًا في أدائه بتحقيقه أرباحًا صافية عائدة إلى المساهمين بلغت ٧,٩٩ مليون دينار بحريني، بزيادة نسبتها ١٥٢,٦٪، مقارنةً مع خسارة قدرها ١٤,٩٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٩م، وعلى الرغم من التحديات، تمكّن المصرف من تحقيق نمو في إجمالي موجوداته والذي بلغ ٩٣٩,٧٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٩م ليصل إلى ١,٠١٥,٥٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٢٠م، بنسبة نمو بلغت ٨,١٪.

كما تمكّن المصرف من تحقيق نمو في موجوداته السائلة والتي تشكّل حاليًا نسبة ٢٤,٤١٪ من إجمالي الموجودات، فيما وصل معدل كفاية رأس المال إلى ٢٠,٣١٪. علاوةً على ذلك، حافظ المصرف على معدل تغطية السيوله صحية بلغت ١٩٨,٢٨٪، ومعدل صافي التمويل المستقر بلغت ١٠٣,٦٥٪ للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م. ووصل العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى ٧,٠٢٪، بينما بلغ العائد على متوسط الموجودات ٠,٨١٪.

وقد سمحت هذه النتائج المالية للمصرف في إستثمار هذه السيوله في الصكوك التي تمتاز بعوائد مالية مرتفعه ذات مخاطر منخفضه، وقد نجم عن هذه الاستثمارات زيادة ملحوظة في محفظة الصكوك لتصل إلى ٢٦١,١٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٢٠م مقابل ١٩٥,٠٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٩م، بنمو نسبته ٣٣,٩٪. كما وصل إجمالي حقوق المساهمين إلى ١٤١,٨١ مليون دينار بحريني مقارنةً مع ٨٥,٧١ مليون دينار بحريني، أي زيادة بنسبة ٦٥,٥٪.

كما كانت إجراءات المصرف المتعلقة بخفض التكاليف مثمرة، حيث نجح المصرف في الحصول على نسبة ٤٥,٩٢٪ من معدل التكلفة إلى الدخل. وسيواصل المصرف خطواته نحو ترشيد الإنفاق مع التحكم بالمصروفات، وسيتخذ إجراءات أخرى لضمان تحسين كفائته في المستقبل.

التطلع قدمًا

كلنا ثقة بأن المصرف سيواصل النمو من خلال تنفيذ استراتيجيته المرنة والقادرة على التكيّف مع مختلف المتغيرات الإقليمية والدولية التي تفرضها جائحة (كوفيد-١٩) وما تصاحبها من تبعات مالية واقتصادية. ولن يدّخر مجلس الإدارة أي جهد لتقديم الدعم اللازم للإدارة التنفيذية بغية تحقيق الإستدامة وتعزيز الربحية وضمان عوائد مجزية للمساهمين الكرام.

KHALEEJI COMMERCIAL BANK
المصرف الخليجي التجاري

تقرير رئيس مجلس الإدارة
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر لعام ٢٠٢٠
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب.

وسيواصل المصرف الاستثمار في وضعه المالي المستقر عبر الدخول في شراكات إستراتيجية جديدة، وتعزيز محفظته التمويليه، والاستثمار في الصكوك، واستمرار العمل على تنفيذ إستراتجيته نحو التحول الرقمي بخطى متسارعة مع تطبيق أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المتطورة في الخدمات المصرفية، وتطوير مجموعة متكاملة من الحلول المصرفية التكنولوجية المبتكرة. كما وسيسعى المصرف إلى تعزيز جودة خدمة العملاء، إلى جانب طرح مجموعة من الخدمات والمنتجات التي تلبي الطموحات المتنوعة لعملائنا الكرام من أفراد وشركات على حدٍ سواء.

ويعتبر المصرف الخليجي التجاري أحد المصارف الإسلامية الرائدة في مملكة البحرين والذي يسعى دائمًا لتحقيق تطلعات العملاء من خلال تبنيه لنموذج مصرفي يقدم مجموعة شاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية والفرص الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للأفراد والشركات.

شكر وتقدير

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي المصرف الخليجي التجاري، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى – حفظه الله ورعاه – وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر – حفظه الله ورعاه – على توجيهاتهم السديدة والقرارات الحكيمة التي أتخذوها لحماية السوق المالي ومجتمع الأعمال وجميع القطاعات من تداعيات جائحة (كوفيد-١٩)، الأمر الذي وضع المملكة في مصاف الدول المتقدمة في التعامل مع هذا الوباء. كما أود أن أعرب عن عظيم تقديري وامتناني لمصرف البحرين المركزي على دعمه للقطاع المصرفي الأمر الذي ساهم في استقرار القطاع في ظل هذه الظروف الإستثنائية. والشكر موصول للوزارات والأجهزة الحكومية وبورصة البحرين على دعمهم ومساندتهم المستمرة.

كما أتقدم بالشكر لمساهمي المصرف والعملاء شركاء المصرف على ولائهم وثقتهم، والشكر موصول لإدارة المصرف والموظفين على إخلاصهم في العمل وتأدية مهامهم بإخلاص.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم.

جاسم محمد الصديقي

رئيس مجلس الإدارة

3 فبراير 2021م
21 جمادى الآخرة 1442هـ

تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين
عن أنشطة المصرف الخليجي التجاري ش . م . ب
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد،

بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للمصرف؛ فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية أن ترفع تقريرها للسادة المساهمين حول أنشطة المصرف والشركات التابعة له وفقا للبيانات المالية الموحدة وأنشطة المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

مسئولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

تؤكد هيئة الرقابة الشرعية أنه من المبادئ المقررة، أن مسئولية التأكد والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة، وأما مسئولية الهيئة فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناء على ما تمت مراجعته لعمليات المصرف وفي إعداد هذا التقرير.

أساس الرأي

بناءً على فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية والتزاما بضوابط الحوكمة الشرعية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن خلال اجتماعات الهيئة الدورية، واجتماعات العضو التنفيذي لها، قامت هيئة الرقابة الشرعية بالمراقبة والمراجعة والتدقيق وفق خطة التدقيق الشرعي، واستعراض تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، بفحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها للتأكد -ما أمكن- من التزام المصرف وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما تم الاطلاع على تقرير المدقق الشرعي الخارجي بالإضافة إلى التنسيق مع إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي بمراجعة العقود والاتفاقيات والهياكل التمويلية والاستثمارية والمنتجات المطروحة والسياسات الداخلية ذات العلاقة، كما البيانات المالية الموحدة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

الرأي

بناءً على ما تقدم من مراقبة ومراجعة وتدقيق، ترى هيئة الرقابة الشرعية الآتي:

1. أن العقود والاتفاقيات والمعاملات التي أبرمها المصرف واطلعنا عليها متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة -إن وجدت- على حسابات الاستثمار متفقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أن جميع المكاسب التي تحققت بغير قصد من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم توجيهها إلى حساب الخيرات.
4. أن أسس حساب الزكاة تم وفقا للمعايير الشرعية باعتماد طريقة صافي الموجودات، وتشير الهيئة إلى أن مسئولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على عاتق المساهمين كما هو وارد في دليل الزكاة.
5. أن المصرف قد أبدى إلتزامه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

والله الموفق، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح رئيس الهيئة	فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي نائب الرئيس والعضو التنفيذي	فضيلة الشيخ د. نظام محمد يعقوبي عضو الهيئة

كي بي ام جي فخرو ذ.م.م.
التدقيق
الطابق الثاني عشر
برج فخرو
صندوق بريد ٧١٠، المنامة
مملكة البحرين

تليفون : ٢٢٤٨٠٧ ١٧ ٩٧٣+
فاكس : ٢٢٧٤٤٣ ١٧ ٩٧٣+
الموقع الإلكتروني : www.kpmg.com/bh
س.ت : ٦٢٢٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
ص.ب ١٠٦
المنامة – مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف") والشركات التابعة له ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وبيان الدخل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد، وبيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد، وبيان مصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

وبرأينا، فإن المجموعة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم *"مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة"* من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبي ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير

(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٥ي (١)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم ٢٥، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم ٣٥).

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية: • أهمية موجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير التي تمثل ٤٤٪ من مجموع الموجودات (بالقيمة)؛	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: ***اختبار أنظمة الرقابة*** لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب خسائر ائتمان المتوقعة.

كي بي ام جي فخرو، شركة تضامن مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بمملكة البحرين وهي عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء المستقلة لدى كي بي ام جي العالمية المحدودة الكي بي إم جي العالمية، مؤسسة سويسرية، جميع الحقوق محفوظة.

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
• تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لموجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير يتضمن ممارسة اجتهادات وتقديرات جوهرية. المجالات التي حددنا فيها مستوى عالٍ من ممارسة الاجتهادات والتقديرات من قبل الإدارة، وبالتالي زيادة مستوى تركيز التدقيق في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة هي كالتالي: ➢ *استخدام نماذج معقدة* استخدام نماذج معقدة بطبيعتها وتتطلب ممارسة اجتهادات لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي تشمل تحديد احتمالات حدوث التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد، والتعرضات عند التعثر عن السداد. نماذج احتمالات التعثر عن السداد تعتبر محركات الخسائر الائتمانية المتوقعة. ➢ *السيناريوهات الاقتصادية* الحاجة إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مستقبلي غير منحاز ويعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها. ➢ *تعديلات الإدارة* تقوم الإدارة بادخال تعديلات على نتائج نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعامل مع قصور معروفة بنموذج انخفاض القيمة أو المخاطر الناشئة وبالخصوص في ظل ظروف جائحة كوفيد ١٩. إن مثل هذه التعديلات غير متيقنة بطبيعتها وتستدعي ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل الإدارة لتقدير هذه المبالغ.	تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار أنظمة الرقابة على ما يلي: • فحص تصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الرئيسية المعنية بإكمتال ودقة المُدخلات والفرضيات الرئيسية في نموذج انخفاض القيمة؛ • تقييم تصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الرئيسية المطبقة على محددات المراحل؛ • تقييم الضوابط على عملية التحقق، والتنفيذ، ومراقبة النموذج؛ • تقييم أنظمة الضوابط على عملية الاعتماد والاحتساب المتعلقة بتعديلات ما بعد مخرجات النموذج، وتعديلات الإدارة؛ • فحص أنظمة الرقابة الرئيسية المتعلقة باختيار وتنفيذ متغيرات الاقتصاد الكلي الجوهرية، والضوابط على اختيار السيناريوهات والاحتمالات. ***الاختبارات التفصيلية*** • اختبار عينة من المدخلات والفرضيات الرئيسية التي تؤثر على حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة لتقييم مدى معقولية التوقعات الاقتصادية، والأوزان، وفرضيات احتمالية التعثر عن السداد المستخدمة؛ • واختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج، مع مراعاة حجم وتعقيدات تعديلات الإدارة، بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. ***الاستعانة بالمتخصصين*** • لقد قمنا باشراك اخصائيي تقنية المعلومات في اختبار ضوابط تقنية المعلومات والتطبيقات العامة ذات العلاقة على النظم الرئيسية المستخدمة في عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ • لقد أشركنا اخصائيي مخاطر الائتمان الخاصين بنا لمساعدتنا في: ➢ تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب انخفاض قيمة الموجودات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ➢ عن طريق أخذ عينات قمنا بإعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
	➢ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ ➢ تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية. ***الإفصاحات*** قمنا بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة. المتعلقة بموجودات التمويل وموجودات مشتراه لغرض التأجير مناسبة بالرجوع إلى المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقييم استثمارات في أوراق مالية غير مسعرة

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٥ج(٤) وإيضاح رقم (٣٤) المتعلق بالقيمة العادلة.

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي ركزنا عليها بسبب إن تقييم الأوراق المالية غيرمسعرة يتطلب تطبيق تقنيات التقييم التي غالباً ما تنطوي على ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل المجموعة، واستخدام مُدخلات وفرضيات جوهرية غير قابلة للرصد.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: • قمنا بإشراك اخصائيي التقييم الخاصين بنا لمساعدتنا في: ➢ تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من خلال المقارنة مع الممارسات المرصودة في هذا القطاع؛ ➢ تقييم معقولية المدخلات والفرضيات الرئيسية المستخدمة باستخدام معلوماتنا عن القطاعات التي تعمل فيها هذه الاستثمارات والأعراف السائدة في هذه القطاعات؛ • تقييم ملائمة إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية غير المدرجة بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقييم الاستثمارات العقارية

راجع السياسات المحاسبية في إيضاح رقم (٥) (ح)، ٥ (ك) وإيضاح رقم (١٢).

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي ركزنا عليها للأسباب التالية: • حالة عدم التيقن السائدة في سوق العقارات؛ • تطبيق تقنيات التقييم التي غالباً ما تنطوي على ممارسة الاجتهادات الجوهرية، والفرضيات والتقديرات.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: • قمنا بإشراك اخصائيي تقييم العقارات الخاصين بنا لمساعدتنا في: ➢ تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل مقيم العقارات الخارجي المستقل الذي عينته المجموعة؛ ➢ تقييم مدى معقولية المُدخلات والفرضيات الرئيسية المستخدمة في التقييم؛

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
	• تقييم مؤهلات وخبرات مقيمي العقارات المستقلين ومراجعة بنود خطاب التعيين لتحديد ما إذا كان هناك أي أمور قد تؤثر على موضوعيتهم أو تحد من نطاق عملهم؛ • تقييم ملائمة إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات العقارية بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، والأقسام الأخرى التي تشكل جزءاً من التقرير السنوي.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المصرف للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت اثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ (بصيغته المعدلة)، أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو جليل العالي.

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك ١٠٠
١٠ فبراير ٢٠٢١

بيـان المركـز المـالـي الموحـد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦	٨٣,٠١٧	١٠٤,٣٧٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٧	١٧,٧٢٠	٦٥,٥٠٨
موجودات التمويلات	٨	٣٠٧,٧١٧	٣٢٤,٣٥٥
استثمارات في صكوك	٩	٢٦١,١٣٢	١٩٥,٠٥٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير	١٠	١٢٦,٩٣٤	١٢٩,٠٩٧
أقساط إيجارات مستحقة		١٢,٨٢٠	١٧,١٠٢
استثمارات في أوراق مالية	١١	٥٥,٨٩٢	٤٣,٩٨٩
استثمارات عقارية	١٢	٨٣,٣٠٣	٢٤,٠٣٢
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	١٣	٣١,٩٦٣	٤,٥٢٤
موجودات أخرى	١٤	٢٧,٦٤٦	٢٣,٩٦٩
عقارات ومعدات	١٥	٧,٤٥٠	٧,٧٥٠
إجمالي الموجودات		**١,٠١٥,٥٩٤**	٩٣٩,٧٥٢
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية		٧٩,٥٤٥	١١٧,٠٩٨
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٦	٢١٤,٢٤٣	١٣٤,٦٥٤
قروض لأجل	١٧	٧٥,٤٧٧	-
حسابات جارية للعملاء		٥٥,٦٧٦	٥٨,١٠٥
مطلوبات أخرى	١٨	١٣,٢٦٩	١٩,٧٩٨
إجمالي المطلوبات		**٤٣٨,٢١٠**	٣٢٩,٦٥٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار			
من مؤسسات مالية		٢٦,١٥٤	٢٢,٣٦٧
من مؤسسات غير مالية وأفراد		٣٩٩,١٩٥	٤٩٩,٨٢٣
مجموع حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات	١٩	**٤٢٥,٣٤٩**	٥٢٢,١٩٠
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٠	٨٩,٢١٢	١٠٥,٠٠٠
مضاربة ثانوية (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)	٣٥	٤٧,٢٢٢	-
إحتياطي قانوني		٩,٠٢٤	٨,٢٢٥
أسهم خزينة		(١١,٨٥٩)	(١١,٧٣٠)
برنامج خطة حوافز الموظفين		-	-
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات		٣٤٨	-
أرباح مستبقاة / (خسائر متراكمة)		٧,٨٦٣	(١٥,٧٨٨)
إجمالي حقوق الملكية		**١٤١,٨١٠**	٨٥,٧٠٧
حصة غير مسيطرة		**١٠,٢٢٥**	٢,٢٠٠
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية			
وحصة غير مسيطرة		**١,٠١٥,٥٩٤**	٩٣٩,٧٥٢

إعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ١٠ فبراير ٢٠٢١، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠٢٠	٢٠١٩
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير		٢٩,٩٢١	٣١,٣٣٤
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية		٥٥١	٢,١٨٣
إيراد من الصكوك		١٥,٢٤٢	١٠,٠٣١
إيراد من استثمارات في أوراق مالية		٣٦٦	(١,٦٨٧)
رسوم وإيرادات أخرى		٢,١١٧	٥,٧٢٦
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار		٤٨,١٩٧	٤٧,٥٨٧
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمضارب	١٩	(٢١,٥٧٥)	(٢٧,٠٥٩)
حصة المصرف كمضارب	١٩	٩,٢٨٩	٨,٤٥٧
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار		**(١٢,٢٨٦)**	(١٨,٦٠٢)
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد		(١٢,٤٧٢)	(٨,١٨٨)
مصروفات التمويل على قروض لأجل		(٧٩٦)	(١,٢٤١)
إجمالي الإيرادات		٢٢,٦٤٣	١٩,٥٥٦
تكلفة الموظفين	٢١	٥,٨٧٤	٨,١٥٨
مصروفات تشغيلية أخرى	٢٢	٤,٥٢٣	٦,٠٣٦
إجمالي المصروفات		١٠,٣٩٧	١٤,١٩٤
الربح قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة		١٢,٢٤٦	٥,٣٦٢
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	٢٣	(٤,٣٤١)	(٢٠,٣٨٩)
ربح / (خسارة) السنة		٧,٩٠٥	(١٥,٠٢٧)
العائد إلى:			
مساهمي الشركة الأم		٧,٩٨٦	(١٤,٩٣٧)
حصة غير مسيطرة		(٨١)	(٩٠)
		٧,٩٠٥	(١٥,٠٢٧)
العائد لكل سهم			
العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (فلس)	٢٨	٩.٩٤	(١٨.٥٦)

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٠	حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم									
	رأس المال	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	برنامج خطة حوافز الموظفين	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	مضاربة ثانوية (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)	أرباح مستبقاة	المجموع	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	١٠٥,٠٠٠	٨,٢٢٥	(١١,٧٣٠)	-	-	-	(١٥,٧٨٨)	٨٥,٧٠٧	٢,٢٠٠	٨٧,٩٠٧
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	٧,٩٨٦	٧,٩٨٦	(٨١)	٧,٩٠٥
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٧,٩٨٦**	**٧,٩٨٦**	**(٨١)**	**٧,٩٠٥**
إصدار رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ٣٥)	-	-	-	-	-	٦٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٧٢,٠٠٠	-	٧٢,٠٠٠
تكلفة إصدار رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ٣٥)	-	-	-	-	-	(١٢,٧٧٨)	-	(١٢,٧٧٨)	-	(١٢,٧٧٨)
خسارة التعديل (إيضاح ٢(أ))	-	-	-	-	-	-	(٩,٤٥٢)	(٩,٤٥٢)	-	(٩,٤٥٢)
منحة حكومية (إيضاح ٢(ب))	-	-	-	-	-	-	١,٠٦٩	١,٠٦٩	-	١,٠٦٩
تخفيض رأس المال (إيضاح ٢٠)	(١٥,٧٨٨)	-	-	-	-	-	١٥,٧٨٨	-	-	-
شراء أسهم خزينة	-	-	(١٢٩)	-	-	-	-	(١٢٩)	-	(١٢٩)
إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	-	-	-	-	-	-	١١١	١١١	-	١١١
الحركة في القيمة العادلة	-	-	-	-	٣٤٨	-	-	٣٤٨	-	٣٤٨
أرباح موزعة على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى	-	-	-	-	-	-	(٢,٨٣٤)	(٢,٨٣٤)	-	(٢,٨٣٤)
الأستحواذ على شركة تابعة (إيضاح ٢٧)	-	-	-	-	-	-	-	-	٨,١٠٦	٨,١٠٦
التحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	٧٩٩	-	-	-	-	(٧٩٩)	-	-	-
المحوّل إلى صندوق الزكاة	-	-	-	-	-	-	(٢١٨)	(٢١٨)	-	(٢١٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٨٩,٢١٢**	**٩,٠٢٤**	**(١١,٨٥٩)**	**-**	**٣٤٨**	**٤٧,٢٢٢**	**٧,٨٦٣**	**١٤١,٨١٠**	**١٠,٢٢٥**	**١٥٢,٠٣٥**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد *(يتبع)*
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٩	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم							
	رأس المال	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	برنامج خطة حوافز الموظفين	(خسائر متراكمة)	المجموع	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	١٠٥,٠٠٠	٨,٢٢٥	(١١,٢٩٥)	(٢٩)	(٧٢٩)	١٠١,١٧٢	٢,٢٩٠	١٠٣,٤٦٢
خسارة السنة	-	-	-	-	(١٤,٩٣٧)	(١٤,٩٣٧)	(٩٠)	(١٥,٠٢٧)
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للفترة	-	-	-	-	(١٤,٩٣٧)	(١٤,٩٣٧)	(٩٠)	(١٥,٠٢٧)
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي أسهم خزينة مشتراة	-	-	(٤٣٥)	-	-	(٤٣٥)	-	(٤٣٥)
إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	-	-	-	٢٩	٦٥	٩٤	-	٩٤
المحول إلى صندوق الزكاة	-	-	-	-	(١٨٧)	(١٨٧)	-	(١٨٧)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٠٥,٠٠٠	٨,٢٢٥	(١١,٧٣٠)	-	(١٥,٧٨٨)	٨٥,٧٠٧	٢,٢٠٠	٨٧,٩٠٧

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠٢٠	٢٠١٩
أنشطة التشغيل			
مبالغ مستلمة من موجودات التمويلات، صافي		٣,٨٢٨	٩,٦٢١
مبالغ مستلمة / (مدفوعة) من شراء موجودات لغرض التأجير، صافي		١١,٥٠٩	(١٧,٧٨٦)
إيراد مستلم من إيداعات قصيرة الأجل		٥٥١	٢,١٨٣
أرباح مدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار		(١٥,٦١٥)	(١٠,٤٥٤)
مبالغ (مسحوبة) / مستلمة من أصحاب حسابات الاستثمار، صافي		(٩٧,٢٩٦)	١٦٥,٤٦١
مبالغ مدفوعة لأرباح الإيداعات		(١٢,٤٧٢)	(١١,٧٠٣)
مبالغ مدفوعة للمصروفات		(١٣,١٣٧)	(١٩,٤٤١)
مبالغ مستلمة أخرى		٢,٠٤٨	٣,٩٦٤
مساهمات مدفوعة لجمعيات خيرية		(٢٧٦)	(٢٣٥)
مبالغ مسحوبة من حسابات جارية للعملاء، صافي		(٢,٤٣٠)	(١٢,٣١١)
مدفوعات لإيداعات من مؤسسات مالية ،صافي		(٣٧,٥٥٢)	(٢٩,٨٣٩)
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد، صافي		٧٩,٥٨٩	١٤,١٨٤
صافي مسحوبات / (مدفوعات) للحساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي		١٠,٠١٦	(٤,٦١٠)
إيراد مستلم من صكوك		١٥,١٨٧	١٠,٠٠٦
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة التشغيل		**(٥٦,٠٥٠)**	٩٩,٠٤٠
أنشطة الاستثمار			
شراء صكوك		(١٠٢,٢٥٤)	(٣٧,٤٠٧)
مبالغ مستلمة من تسوية / بيع صكوك		٢٩,٩٦٧	٣,٢٦٩
شراء استثمارات حقوق ملكية		(١٥,٠٨٠)	-
مبالغ مستلمة تسوية / بيع استثمارات حقوق ملكية		-	١,٤٣٨
بيع استثمارات عقارية، صافي		٧٢٨	-
أرباح أسهم مستلمة/ إيراد من استثمارات		٣١٦	٣٤٣
شراء عقارات ومعدات، صافي		(٢٤٩)	(٤٥٢)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(٨٦,٥٧٢)**	(٣٢,٨٠٩)
أنشطة التمويل			
شراء أسهم الخزينة		(١٩٢)	(٣٥٠)
نقد مستلم من الفئة الأولى لرأس المال الإضافي		١١,٤٤٧	-
أرباح مدفوعة لأصحاب الفئة الأولى لرأس المال الإضافي		(٢,٨٣٤)	-
مبالغ مستلمة / (مدفوعة) من قروض لأجل، صافي		٧٥,٥٢٤	(٤١,٣٥٧)
مصروفات تمويل مدفوعة لقروض لأجل		(٥١٧)	(١,٢٤١)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة التمويل		**٨٣,٤٩١**	(٤٢,٩٤٨)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه		**(٥٩,١٣١)**	٢٣,٢٨٣
النقد وما في حكمه كما في ١ يناير		١٤٤,٤٥٤	١٢١,١٧١
النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر		**٨٥,٣٢٣**	١٤٤,٤٥٤
يشتمل النقد وما في حكمه على:			
نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)	٦	٦٧,٦٠٣	٧٨,٩٤٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ٩٠ يوماً أو أقل	٧	١٧,٧٢٠	٦٥,٥٠٨
		٨٥,٣٢٣	١٤٤,٤٥٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٠	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٠			التغيرات خلال السنة						الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل / (الخسائر) (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)
سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١)، و NS١٢	٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤	-	-	-	-	-	-	٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤
شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	٣,٤٣٤	١,٠٠	٣,٤٣٤	-	-	-	-	-	-	٣,٤٣٤	١,٠٠	٣,٤٣٤
شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣	-	-	-	-	-	-	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣
			١٠,٦٨١	-	-	-	-	-	-			١٠,٦٨١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ *(يتبع)*

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٩	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٩			التغيرات خلال السنة						الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل / (الخسائر) (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)
سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١)، و NS١٢	٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤	-	-	-	-	-	-	٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤
شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	٣,٤٣٤	١,٠٠	٣,٤٣٤	-	-	-	-	-	-	٣,٤٣٤	١,٠٠	٣,٤٣٤
شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣	-	-	-	-	-	-	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣
			١٠,٦٨١	-	-	-	-	-	-			١٠,٦٨١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان مصادر وإستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٢٠	٢٠١٩
مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
كما في ١ يناير	٧١٤	٧٠٨
تبرعات المصرف	٢١٨	١٨٧
إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية	٤٠	٥٤
مجموع المصادر	**٩٧٢**	٩٤٩
استخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
تبرعات لمؤسسات خيرية	(٢٧٦)	(٢٣٥)
مجموع الاستخدامات	**(٢٧٦)**	(٢٣٥)
رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الغير موزع كما في ٣١ ديسمبر	**٦٩٦**	٧١٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بآلاف الدنانير البحرينية

١. تقرير المنشأة

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف")، هو شركة مساهمة مُدرجة في بورصة البحرين، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي في ٢٠ اكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي في قطاع التجزئة. تم إدراج الأوراق المالية الإضافية للبنك من الفئة الأولى في بورصة لندن (سوق الأوراق المالية الدولية) في عام ٢٠٢٠.

تخضع أنشطة المصرف لقوانين مصرف البحرين المركزي ولإشراف هيئة رقابة شرعية لضمان إلتزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل أنشطة المصرف الرئيسية تقديم التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكلة منتجات استثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع، حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (٪) ٢٠٢٠	نسبة الأسهم المسيطرة (٪) ٢٠١٩	طبيعة العمل
هاربر تاور ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠٪	١٠٠٪	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
هاربر تاور ويست ٤ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠٪	١٠٠٪	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
صروح المحدودة	جزر الكايمن	١٩,٠٨٪	١٩,٠٨٪	لإنشاء وبيع العقارات في " تلال المها"
شركة HH للضيافة ش.ش.و	البحرين	٨٦٪	-	قطاع الضيافة
المصرف الخليجي التجاري للفئه الأولى المحدودة	جزر الكايمن	١٠٠٪	-	إصدار صكوك

٢. بيان الإلتزام

أعدت المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة للمجموعة وفقاً للأحكام والقوانين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. هذه الأحكام والقوانين تتطلب تطبيق جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، باستثناء:

أ) احتساب خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة من تأجيل دفعات القروض المقدمة للعملاء المتأثرين بوباء الكورونا (كوفيد – ١٩)، بدون احتساب أرباح إضافية، في حقوق الملكية، بدلا من حساب الأرباح والخسائر حسب متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. أي أرباح أو خسائر أخرى من تعديلات موجودات مالية يتم احتسابها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية.

تم احتساب خسائر التعديل على أنها الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحسوبة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية في تاريخ التعديل.

ب) احتساب المساعدة المالية المستلمة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية استجابة لإجراءات الدعم الخاصة بوباء الكورونا (كوفيد – ١٩) التي تستوفي متطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية، بدلاً من حساب الأرباح أو الخسائر حسب المتطلبات المحاسبية لتأثير جائحة كورنا (كوفيد ١٩) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. سيكون هذا فقط إلى حد أي خسارة تعديل محتسبة في حقوق الملكية نتيجة لـ (أ) أعلاه، وفي حال كان هذا المبلغ يفوق مبلغ خسارة التعديل، يتم احتساب الرصيد المتبقي في حساب الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب أي مساعدات مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية.

الإطار أعلاه المستخدم في إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة للمجموعة يشار إليه فيما يلي بإسم "معايير المحاسبة المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي".

٢. بيان الإلتزام (يتبع)

تم تطبيق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي، ولم ينتج عنه أي تغيير على المعلومات المالية المعلنة لفترة المقارنة.

وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي للأمور التي لا تشملها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، تسترشد المجموعة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

٣. أساس القياس

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، والأوراق المالية المهيكلة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

٤. استخدام الأحكام والتقديرات

ان إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة تقديراً في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل وأي فترات مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وأن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض المركز المالي والنتائج بشكل عادل. ان الأمور التي تتطلب قدر كبير من التقدير أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في إيضاح (٢٥).

٥. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية على نحو ثابت من قبل المجموعة، مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، ماعدا المشروح في إيضاح رقم (٢) – "بيان الإلتزام"، وتلك الناتجة من تطبيق المجموعة المبكر للمعايير والتعديلات التالية:

١) المعايير الجديدة الصادرة ولكن غير سارية لكن تم تطبيقها مبكراً

أ) معيار المحاسبة المالي رقم (٣١) – وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

طبقت المجموعة مبكراً معيار المحاسبة المالي رقم (٣١) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ٢٠١٩ ابتداءً من ١ يناير ٢٠٢١. الهدف من هذا المعيار هو وضع السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير المالية لأدوات وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)، الموجودات والالتزامات ذات العلاقة، كلما كان قابلاً للتطبيق، للمؤسسات المالية الإسلامية من كلا المنظورين كأصيل (مستثمر) ووكيل.

تستخدم المجموعة هيكل الوكالة لجمع الأموال من سوق ما بين البنوك ومن العملاء ، وقد تم إدراج هذه الأموال كالتزامات في بموجب الإيداعات من المؤسسات المالية ،و الإيداعات من المؤسسات غير المالية والأفراد، على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. يتم مزج جميع الأموال التي يتم جمعها باستخدام هيكل الوكالة، والتي تسمى معا "وعاء الوكالة" مع مجموعة أموال البنك الممولة بشكل مشترك بناء على اتفاقية مضاربة تعادلها.

يتم استثمار هذه المجموعة من الأموال في مجموعة مشتركة من الأصول بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون أي قيود حول أين وكيف ولأي غرض يجب استثمار الأموال. بعد تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣١) في ١ يناير ٢٠٢٠، تم تصنيف وعاء الوكالة الآن كجزء من وعاء المضاربة للتمويل ضمن حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار، ويتم إدراج الأرباح المدفوعة على هذه العقود كجزء من تحديد العائد على الاستثمار لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار.

وفقا للأحكام الانتقالية لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣١)، قد تختار المنشأة عدم تطبيق هذا المعيار على المعاملات الحالية المنفذة قبل ١ يناير ٢٠٢٠ ويكون لها موعد استحقاق تعاقدي أصلي قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. ومع ذلك ، قرر المصرف تطبيق المعيار بأثر رجعي، وبالتالي إعادة تصنيف جميع المعاملات القائمة كما في نهاية الفترة ونهاية الفترة السابقة المقابلة. وقد نتج عن تطبيق هذا المعيار تغيير في تصنيف جميع عقود التمويل القائمة على الوكالة كجزء من حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار والإفصاحات الإضافية ذات العلاقة (راجع إيضاح ١٩).

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ب) معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) – الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة
طبقت المجموعة مبكراً معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ابتداءً من ١ يناير ٢٠٢١. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض وإفصاحات الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على استثمارات المؤسسات سواء كانت في هيئة أدوات دين، أو أسهم حقوق ملكية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (٢٥) – الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة.

يصنف المعيار الاستثمارات إلى عدة أنواع هي استثمارات حقوق الملكية، واستثمارات أدوات الدين، وأدوات استثمارية أخرى. يمكن تصنيف وقياس الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تعتمد فئات التصنيف الآن على اختبارات نموذج العمل، ولن يسمح بإعادة التصنيف إلا في حال تغيير نموذج العمل، وسيتم تطبيقه بأثر مستقبلي.

استثمارات حقوق الملكية يجب أن تكون بالقيمة العادلة، وستخضع لمخصصات انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)- "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية". في حالات محدودة، وحين تكون المؤسسة المالية غير قادرة على تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية، من الممكن اعتبار التكلفة كأفضل تقدير للقيمة العادلة.

سيكون المعيار ساري المفعول ابتداءً من ١ يناير ٢٠٢١ مع خيار التطبيق المبكر، هو قابل للتطبيق بأثر رجعي. ومع ذلك، فإن الأثر التراكمي، إن وجد، المنسوب إلى حقوق الملكية، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار المتعلقة بالفترات السابقة، يجب تعديله مع القيمة العادلة للاستثمارات المتعلقة بالأصول الممولة من قبل فئة أصحاب المصلحة ذات الصلة.

نتج عن تطبيق معيار المحاسبة المالي ٣٣ تغييرات في السياسات المحاسبية لاحتساب وتصنيف وقياس الاستثمار في الصكوك والأسهم وغيرها من الأدوات المماثلة، ومع ذلك، لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المالي ٣٣ أي أثر جوهري على أي من المبالغ التي تم الإعلان عنها سابقا في المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩، والبيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وفيما يلي تفاصيل السياسات المحاسبية المحددة لمعيار المحاسبة المالي ٣٣ المطبقة في الفترة الحالية.

التغييرات في السياسات المحاسبية

التصنيف والتبويب
يحدد معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) منهجية التصنيف والقياس للاستثمار في الصكوك والأسهم وغيرها من الأدوات المماثلة، والتي تعكس نموذج العمل الذي يتم من خلاله إدارة مثل هذه الاستثمارات والصفات الرئيسية للتدفقات النقدية. بموجب المعيار، يجب تصنيف كل من الاستثمارات ضمن الأصناف التالية:

١. أدوات حقوق ملكية؛
٢. أدوات دين، تشمل:
   - أدوات دين نقدية؛
   - أدوات دين غير نقدية؛
٣. أدوات استثمارية أخرى.

ما لم يتم ممارسة خيارات الاحتساب المبدئية الغير قابلة للنقض بموجب المعيار، يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات على أنها مقاسة لاحقاً ١) بالتكلفة المطفأة، ٢) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ٣) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، على أساس كل من:

- نموذج عمل المصرف لإدارة الاستثمارات؛ و
- خصائص التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمارات بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامية ذات العلاقة.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

التغييرات في السياسات المحاسبية (يتبع)

إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات
نتج عن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) التغييرات التالية في تصنيف الاستثمارات بناءً على إعادة تقييم تصنيف نموذج العمل للموجودات كما في ١ يناير ٢٠٢٠.

	التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (٢٥)	التصنيف الجديد بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣)	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (٢٥)	القيمة الدفترية الجديدة بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣)
استثمارات في صكوك	بالتكلفة المطفأة	بالتكلفة المطفأة	١٩٥,٠٥٠	١٩٥,٠٥٠
استثمارات في أوراق مالية	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	١١,١٧٤	١١,١٧٤
استثمارات في أوراق مالية	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٣٢,٨١٥	٣٢,٨١٥

٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة وغير سارية المفعول بعد ولم يتم تطبيقها مبكراً

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) – الإجارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) – "الإجارة" في ٢٠٢٠. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (٨) الحالي – "الإجارة والإجارة المنهية بالتمليك"، للسنوات المالية التي تبدأ من ١ يناير ٢٠٢١ ، مع السماح بالتطبيق المبكر.

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض وإفصاحات معاملات الإجارة (إجارة الموجودات، بما في ذلك الأنواع المختلفة للإجارة المنتهية بالتمليك) التي تبرمها المؤسسات المالية الإسلامية كمؤجر ومستأجر. يهدف هذا المعيار الجديد إلى معالجة المشاكل التي يواجهها قطاع التمويل الإسلامي فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية وإعداد التقارير المالية، بالإضافة لتحسين المعالجة الحالية بما يتماشى مع الممارسات الدولية. تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالي رقم ٣٨ – الوعد، والخيار، والتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٣٨ – وعد، خيار، وتحوط في ٢٠٢٠. الهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المناسبة، لاحتساب، وقياس، والإفصاحات، فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع مباديء الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من ١ يناير ٢٠٢٢. هذا المعيار يصنف ترتيبات الوعد والخيار إلى فئتين كما يلي:

أ) "الوعد أو الخيار التابع للمنتج" والذي يتعلق بهيكل المعاملة التي تتم باستخدام منتجات أخرى، مثل المرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك، وما إلى ذلك؛

ب) "منتج الوعد والخيار" والذي يستخدم كترتيب قائم بذاته، متوافق مع مباديء الشريعة الإسلامية.
بالإضافة لذلك، ينص المعيار على المعالجة المحاسبية للالتزامات البناءة والحقوق البناءة الناتجة من منتجات الوعد والخيار القائمة بذاتها. تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) أساس التوحيد

(١) دمج العمليات

تقوم المجموعة باحتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عندما تستوفي مجموعة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها تعريف الأعمال التجارية، ويتم نقل السيطرة إلى المجموعة. بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي. يتم تسجيل أي أرباح شراء مساومة فوراً في بيان الربح أو الخسارة الموحد. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية.

يتم قياس أي مقابل طاريء بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طاريء والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طاريء آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطاريء في الربح أو الخسارة.

(٢) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة المصرف. توجد السيطرة عندما يكون للمصرف سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل الحصول على المنافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة ابتداءً من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك المصرف أكثر من ٥٠٪ من حقوق التصويت في المنشأة.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو استثمار وعادة تكون حقوق التصويت ذات أهمية لتشغيل هذه الشركات. يتم تحديد ما إذا كان المستثمر يتصرف كمدير أو وكيل بناءاً على إمتلاكه سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد وبالتالي مدى العلاقة بين السلطة والعوائد. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير او وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة. تقوم المجموعة بوصفها مؤتمنة بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمار الأخرى نيابة عن المستثمرين.

لايتم إضافة البيانات المالية للشركات ذات الأغراض الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة إلا في حالة سيطرة المجموعة على هذه الشركات. يتضمن الإيضاح رقم ٢٦ معلومات عن الموجودات المُدارة من قبل المجموعة والمحتفظ بها بصفة الأمانة.

(٣) الاستثمارات في المحتسبة بطريقة حقوق الملكية

حصص المجموعة في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية يشمل الاستثمار في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة.

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل المجموعة، ولكن ليس لها سيطرة أو سيطرة مشتركة على السياسات المالية التشغيلية. المشروع المشترك هو ترتيبات يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الترتيبات، بدلا عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

تحتسب الاستثمارات في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة بطريقة حقوق الملكية.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) أساس التوحيد(يتبع)

(٣) الاستثمارات في المحتسبة بطريقة حقوق الملكية (يتبع)

يتم احتساب هذه الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة، شاملة تكاليف المعاملة، ويتم تعديل القيمة الدفترية لاحتساب حصة المجموعة في أرباح أو خسائر ما بعد الاستحواذ الشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الشراء. التوزيعات المستلمة من الشركة المستثمر فيها، تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. قد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية للتغيرات في نصيب المستثمر في الشركة المستثمر فيها والناتجة من تغيرات حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية ماعدا في حال تكبدت المجموعة التزامات قانونية أو إعتيادية أو قامت بدفع مبالغ بالنيابة عن الشركة الزميلة.

يتم تقييم إنخفاض القيمة الدفترية للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية بحسب السياسة المبيّنة في إيضاح رقم ٥(ك)(٢).

(٤) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائرغير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

ب) معاملات بالعملات الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل").

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة الدفترية، كبعض الاستثمارات في أسهم حقوق ملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. إن العملات المستخدمة من قِبل شركات المجموعة الأخرى هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

ج) استثمارات في أوراق مالية

تشتمل هذه الاستثمارات على استثمارات في أسهم حقوق ملكية، واستثمارات في سندات دين، واستثمارات في صكوك. يُستثنى من الاستثمارات في الأوراق المالية كلاً من استثمارات في شركات تابعة واستثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح رقم ٥ (أ)).

(١) التصنيف

تصنف المجموعة استثماراتها في الأوراق المالية إلى أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون وأدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية. الأدوات المصنفة كاستثمارات في ديون هي الاستثمارات التي تكون مدفوعات الأرباح ورأس المال فيها ثابتة أو معلومة، وتشمل أدوات تملك مصلحة في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع المطلوبات والأرباح ورأس المال. أدوات حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(١) التصنيف (يتبع)

أدوات الدين:
يتم تصنيف وقياس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة فقط عندما تتم إدارة هذه الأدوات بتعاقدات على أساس العائد، أو عندما لايتم الإحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو عندما لاتكون ضمن الفئة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تتضمن استثمارات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة على استثمارات في صكوك.

الاستثمارات في حقوق الملكية :
يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية إلى الفئات التالية: ١) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو ٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، متناسقة مع إستراتيجية الاستثمار.

تمتلك المجموعة استثماراً واحداً في أوراق مالية مهيكلة مصنّف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وتصنّف باقي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

(٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الاستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الاستثمار عندما إنقضاء حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

(٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.
بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، والاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه التغيرات وذلك في بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار. عند بيع الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل أرباح تلك الاستثمارات أو خسائرها المتراكمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الاستثمارات في ديون والتي لايتم تصنيفها ضمن الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات للإنخفاض في القيمة.

٥. *السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)*

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للاصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس. أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي يكون عادة سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية. كما تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم عندما يكون السوق غير نشط، وتشمل طرق التقييم استخدام معاملات تجارية حديثة بين طرفين ملمين، إن وجد، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ومُضاعفات السعر/ الأرباح لأدوات مماثلة.

قد لايمكن ملاحظة بعض أو جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءًا على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الاستثمارات.

تنطوي تقديرات القيمة العادلة على أوجه عدم يقين ومسائل تحتاج أحكام جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية (مثل استمرار الأرباح التشغيلية ونقاط القوة المالية). ومن الممكن بشكل معقول، استناداً إلى المعلومات الحالية، أن النتائج التي ستختلف عن الافتراضات خلال السنة المالية المقبلة قد تتطلب إجراء تعديلاً جوهرياً على القيمة الدفترية للاستثمارات.

عند تحديد القيمة العادلة، تعتمد المجموعة في كثير من الأحيان على البيانات المالية للشركات المستثمر فيها، وعلى التقديرات من قبل إدارات هذه الشركات، فيما يتعلق بأثر التطورات المستقبلية.

القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يحمل خاصية الطلب (مثل الوديعة تحت الطلب) لا تقل عن المبلغ المستحق عند الطلب، مخصوماً من أول تاريخ يمكن فيه طلب دفع هذا المبلغ.

تحتسب المجموعة التحويلات بين مستويات تراتبية القيمة العادلة كما في تاريخ بيان المركز المالي الذي حدث فيه التغيير.

د) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، وإستصناع، ووكالة. يتم احتساب موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

هـ) إيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

و) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى البنوك (باستثناء حساب احتياطي مصرف البحرين المركزي)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، تستحق خلال ثلاثة أشهر أو اقل من تاريخ شرائها وهي غير معرضة لتغير القيمة العادلة، و تستخدم من قبل المجموعة لإدارة الالتزامات قصيرة الأجل.

ز) موجودات مشتراة لغرض التأجير

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك)، بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المُؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم إحتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت بمعدلات تقلل من تكلفة الأصول المؤجرة بصورة منتظمة على مدى فترة التأجير. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. خسارة الإنخفاض في القيمة هي المبلغ الذي تفوق به القيمة الدفترية للموجودات القيمة القابلة للإسترداد المقدرة. يتم إحتساب خسارة الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل، إن وجدت. تأخذ تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بعين الإعتبار في حال الإعتماد على عميل واحد تقييم الإئتمان للعميل بالإضافة إلى عوامل أخرى.

ح) استثمارات عقارية

عقار استثماري
يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كاستثمارية عقارية. تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الاستثمار العقاري. تتضمن الاستثمارات العقارية قطع أراضي محتفظ بها لغرض غير محدد وعقارات مؤجرة لطرف ثالث. الأرض لايتم إستهلاكها.

عقارات قيد التطوير

تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

تتكون عقارات قيد التطوير من عقار يتم تطويره كفندق في مملكة البحرين.

عقارات للتداول
يتم قياس العقارات للتداول بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع
عقارات للتداول تشمل عقارات للبيع في سياق العمل الاعتيادي.

ط) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة، بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لايتم إستهلاكها. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت ليتم شطب تكلفة الموجودات على مدى العمر الإفتراضي المقدر لها والذي يتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإفتراضي للموجودات وتعديلها إذا تطلب الأمر في تاريخ كل بيان للمركز المالي.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي) إنخفاض قيمة الأدوات المالية

١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك؛
- إيداعات لدى المؤسسات المالية؛
- موجودات التمويلات؛
- موجودات مشتراة لغرض التأجير(بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)؛
- استثمار في الصكوك – أدوات دين بالتكلفة المطفأة؛
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً:

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ بيان المركز المالي؛
- أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على التجربة السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تسييل الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها) ؛ أو
- الموجودات المالية مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي -BBB أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بوروز.

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان. ترحّل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

المرحلة الأولى تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان عند الاحتساب المبدئي، والتي لم يكن لها أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، وهي ليست أحداث العجز النقدي المتوقعة خلال فترة الإثني عشر شهراً، لكن مجموع الخسائر الائتمانية على الأصل الموزون باحتمالية حصول حدث الخسارة خلال الإثني عشر شهراً القادمة.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة
المرحلة الثانية تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر المحتملة على مدى الحياة المتوقعة للأداة المالية. الخسائر الائتمانية هي المتوسط الموزون للخسائر الائتمانية مع احتمالية حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة
المرحلة الثالثة تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها أدلة موضوعية على انخفاض القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي، وفقاً للمؤشرات المحددة في كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. أقصى فترة تؤخذ بالاعتبار عن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير غير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- موجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- الالتزامات المالية غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة لو تم سحب الالتزامات، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.
- الموجودات المالية المشتراة أو التي تم إنشائها والتي انخفضت قيمتها عند الاحتساب المبدئي. يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة الثالثة).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأداة المالية.

التعرضات المنخفضة ائتمانياً

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان منخفضة ائتمانياً. يعتبر التعرض "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للتعرض.

الأدلة على أن التعرض ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدر؛
- خرق للعقد، مثل العجز أو التأخر في السداد، أو استحقاق الأصل المالي لفترة تفوق ٩٠ يوماً ؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفة من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة في ظروف أخرى؛
- من المحتمل أن المقترض أو المُصدِر سيعلن إفلاسه أو أي إعادة هيكلة مالية أخرى؛
- ركود أو اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الصعوبات المالية.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي
يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والموجودات المشتراة لغرض التأجير من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات. يتم إدراج الخسارة على الالتزامات المالية غير المسحوبة وعقود الضمانات المالية ضمن بند المطلوبات الأخرى.

٢) انخفاض قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي إنخفاض جوهري أو أي إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث إنخفاض في قيمتها. تَعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، ولمدة تتجاوز تسعة أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة - والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر إنخفاض في قيمة ذلك الاستثمار تم إحتسابها سابقاً في بيان الدخل - من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر الإنخفاض في قيمة أدوات الاستثمار في حقوق الملكية، والتي تم إحتسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

ك) إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (عدا الموجودات المالية المبينة أعلاه) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إستردادها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترداد لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر، وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية بإستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو الوحدة المولدة للنقد. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

ل) حسابات جارية للعملاء

يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند إستلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قِبل المجموعة بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

م) حقوق أصحاب حقوق حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حسابات استثمار غير مقيدة، ولها حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

م) حقوق أصحاب حقوق حسابات الاستثمار (يتبع)

تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المجموعة كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. تتحمل المجموعة مباشرة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولايتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار.

تفرض المجموعة مخصصاً محدداً ومخصصاً جماعياً على حقوق ملكية المساهمين. لا تخضع المبالغ المستردة من هذه الموجودات منخفضة القيمة للتخصيص بين حاملي حسابات الاستثمار وحقوق ملكية المساهمين.

تظهر حسابات الاستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، إن وجدت. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات . إحتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمار، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الاحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

ن) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها، حيث تقوم المجموعة بصفتها مدير استثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم استثمار أموال حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءاً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لايتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

س) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مَدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

ع) أسهم الخزينة

يتم إحتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يتم إحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

ف) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من صافي ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني، والذي لايتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال المصرف المدفوع.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ص) إحتساب الإيراد

يتم إحتساب **إيراد عقود المرابحات والوكالات** على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد بإستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب الأرباح والخسائر المتعلقة بحصة المجموعة في معاملات **تمويل المشاركة والمضاربة** التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيتها (إنتهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم إحتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في العقد.

يحتسب **إيراد الإستصناع** وهامش الربح المرتبط به بإستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم إحتساب **إيراد الموجودات المشتراة لغرض التأجير** (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم إحتساب **إيراد من الصكوك** وكذلك إيرادات وتكاليف الإيداعات بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم إحتساب **إيرادات أرباح الأسهم** عند نشوء حق الإستلام.

يتم إحتساب **إيراد الإيجار** بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

تعتبر **الرسوم وإيرادات العمولات** جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم إحتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

ق) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي تستخدمها المجموعة في أعمال الخير.

ر) الزكاة

تقوم المجموعة بإحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩) *"الزكاة"*، وبإستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بإخراج الزكاة استناداً إلى أرصدة الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة المؤهلة في نهاية السنة، في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية وإخطارهم بها. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة عن رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة، بناءً على الحصة التناسبية للزكاة. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم إحتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الاستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

ش) منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم إحتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو حكمي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ش) منافع الموظفين (يتبع)

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة"، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة المجموعة كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل كما في تاريخ بيان المركز المالي.

تصنف هذه المنافع على أساس "نظام منافع محددة" ويتم إحتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

يوجد لدى المجموعة كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم المجموعة والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المجموعة. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم إحتساب مساهمات المجموعة كمصروفات في بيان الدخل متى إستُحِقت.

(٣) برنامج مكافأة الموظفين على أساس منح أسهم المصرف

يتم إحتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج حوافز الموظفين على أساس مَنح أسهم، كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح، مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها، ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح.

بالنسبة للمنح التي لاتملك شروط استحقاق، فإنه يتم قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ المنح لتعكس مثل هذه الشروط، ولا يوجد هناك ما يصل الفرق بين النتائج المتوقعة والفعلية.

ت) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

ث) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء "الاعتيادية" بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل.

خ) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعتزم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

ذ) المخصصات

يتم إحتساب مخصصات، بناءاً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حُكمية على المجموعة يمكن تقديرها بطريقة موثوقة، مع إحتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ض) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار

يتم تغطية الأموال التي تحتفظ بها لدى المجموعة في حسابات استثمار والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع و حسابات الاستثمار ("البرنامج") الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المؤهلة التي يُحتفظ بها لدى المجموعة وتخضع لإستبعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

ظ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على موجودات التمويلات متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل، وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥ – " الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقفة".

غ) قروض لأجل

تمثل القروض لأجل قروض تم الحصول عليه من خلال عقد مرابحة. يتم إحتساب القروض في تاريخ التعاقد ويسجل بالتكلفة المطفأة.

٦. نقد وأرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
نقد	٥,٠٣١	٥,٢٩٩
أرصدة لدى البنوك	٣٣,٢٨٠	٤٢,٦٠١
حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:		
- حساب جاري	٢٩,٢٩٢	٣١,٠٤٧
- حساب الإحتياطي	١٥,٤١٤	٢٥,٤٣٠
يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	-	(١)
	٨٣,٠١٧	١٠٤,٣٧٦

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

٧. إيداعات لدى مؤسسات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
إجمالي ودائع المرابحات والوكالات المستحقة	١٧,٧٢٠	٦٥,٥٢٤
يطرح: أرباح مؤجلة	-	(١٥)
يطرح: مخصص إنخفاض القيمة	-	(١)
	١٧,٧٢٠	٦٥,٥٠٨

بلغ متوسط الربح السنوي على الإيداعات لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠٢٠ نسبة ١,٥٥ ٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٣,٠٧٪).

٨. موجودات التمويلات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
مرابحة	٣٢٢,٢٢٠	٣٥٤,٥١٠
مشاركة	١٠٤	١٠٤
وكالة	٩٠	٥,٠٠٧
مضاربة	١,٠١٤	١,٠٤٧
إستصناع	١,٣٤٤	١,٧٣٣
	٣٢٤,٧٧٢	٣٦٢,٤٠١
يُطرح: مخصص إنخفاض القيمة	(١٧,٠٥٥)	(٣٨,٠٤٦)
	٣٠٧,٧١٧	٣٢٤,٣٥٥

تظهر ذمم المرابحات المدينة صافي أرباح مؤجلة تبلغ ١٨,٨٦٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٢٥,٧٢٤ ألف دينار بحريني).

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
كما في ١ يناير ٢٠٢٠	٤,٥٨١	٢,٧٣٠	٣٠,٧٣٥	٣٨,٠٤٦
صافي الحركة بين المراحل	٨٥	(١,٧٠١)	١,٦١٦	-
مخصص السنة	٢,٦٧٢	٩٠٥	١,١٨٠	٤,٧٥٧
الأسترجاع خلال السنة	-	-	(٢,٠٤٦)	(٢,٠٤٦)
شطب	-	-	(١١,٠١٠)	(١١,٠١٠)
استبعاد	(١٠٨)	-	(١٢,٥٨٤)	(١٢,٦٩٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٧,٢٣٠**	**١,٩٣٤**	**٧,٨٩١**	**١٧,٠٥٥**

٢٠١٩	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
كما في ١ يناير ٢٠١٩	٤,٧٦٢	٣,٦٩٥	١٣,٥٦٦	٢٢,٠٢٣
صافي الحركة بين المراحل	(٢٠)	(١,٢٢١)	١,٢٤١	-
صافي مخصص السنة	(١٦١)	٢٥٦	١٥,٩٢٨	١٦,٠٢٣
شطب	-	-	-	-
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٤,٥٨١	٢,٧٣٠	٣٠,٧٣٥	٣٨,٠٤٦

٩. استثمارات في صكوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
أدوات دين – بالتكلفة المطفأة		
- صكوك مُسعرة *	٢٦١,٥٣٩	١٩٥,٠٦١
- صكوك غير مُسعرة	١,٣١٧	١,٣١٧
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١,٧٢٤)	(١,٣٢٨)
	٢٦١,١٣٢	١٩٥,٠٥٠

* صكوك بقيمة ١١٣,٩٥٢ألف دينار. مرهونة مقابل قروض لأجل بقيمة ٧٥,٤٧٧ ألف دينار بحريني. (راجع الإيضاح ١٧)

١٠. موجودات مشتراة لغرض التأجير

	٢٠٢٠	٢٠١٩
التكلفة		
في ١ يناير	١٦٨,٣٠٩	١٣٨,٩٥٢
إضافات خلال السنة	٣٤,٦١٨	٥٣,٦٨٨
سداد / تسويات خلال السنة	(٣٣,٥٢١)	(٢٤,٣٣١)
في ٣١ ديسمبر	**١٦٩,٤٠٦**	١٦٨,٣٠٩
الإستهلاك المتراكم		
في ١ يناير	٣٩,٢١٢	٣٠,٢٧٤
إستهلاك السنة	١٧,٤٩٤	١٦,٧١٤
سداد خلال السنة	(١٤,٢٣٤)	(٧,٧٧٦)
في ٣١ ديسمبر	**٤٢,٤٧٢**	٣٩,٢١٢
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	**١٢٦,٩٣٤**	١٢٩,٠٩٧

بلغت أقساط الإيجارات المستحقة ١٢,٨٢٠ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ١٧,١٠٢ ألف دينار بحريني). أقساط الإيجارات المستحقة هي صافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١و٢ بمبلغ ٩٦٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٥١٦ ألف دينار بحريني) والخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ٣ بمبلغ ٣,٠١٤ (٢٠١٩: ٢,٧٠٥ ألف دينار بحريني). بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحتسبة على أقساط الإيجارات المستحقة خلال السنة ٧٦٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٧٦٥ ألف دينار بحريني). (إيضاح ٢٣).

يتضمن صافي القيمة الدفترية لموجودات مشتراة لغرض التأجير على تمويلات للمستهلكين بلغت ٨٣,٣٩٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٨٤,٩٥٨ ألف دينار بحريني).

١١. استثمارات في اوراق مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
- أوراق مالية مُهيكلة	١٥,٠٨٠	-
بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية		
أسهم حقوق ملكية غير مسعرة	٤٠,٨١٢	٤٣,٩٨٩
	٥٥,٨٩٢	٤٣,٩٨٩

* تم احتساب مخصص انخفاض إضافي في القيمة للسنة بمبلغ ٥٠٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٢,٦٦٧ ألف دينار بحريني)

١٢. استثمارات عقارية

	٢٠٢٠	٢٠١٩
استثمارات عقارية	١٥,٠٨١	١٥,٠٨١
عقارات للتطوير	٦٥,٥٢٢	٦,٢٥١
عقارات للتداول	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠
مخصص الانخفاض في القيمة	(٣٠٠)	(٣٠٠)
	٨٣,٣٠٣	٢٤,٠٣٢

١) استثمارات عقارية
الاستثمارات العقارية تتكون من قطع أراضي في مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ ١٥,٠٨١دينار بحريني، صافي من انخفاض القيمة بمبلغ ٣٠٠ دينار بحريني (٢٠١٩: ٣٠٠ دينار بحريني).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كانت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ١٥,٢٥٩ دينار بحريني. تم تحديدها من قبل مقيم عقارات مستقل استناداً إلى منهجية مقارنة المبيعات، وبالتالي تم تصنيفها ضمن المستوى ٢.

٢) عقارات للتطوير
تتكون العقارات للتطوير بشكل أساسي من حصة في عقار يتم تطويره كفندق في مرفأ البحرين المالي في مملكة البحرين، تم شراؤه خلال السنة كجزء من معاملة المقايضة مع الشركة الأم. (راجع الإيضاح ٢٧)

٣) عقارات للتداول
تتكون العقارات للتداول من فلل للبيع في نطاق العمل الاعتيادي.

تم تحديد القيمة القابلة للتحقق للعقارات قيد التطوير، والعقارات للتداول من قبل مقيم عقارات خارجي مستقل، يملك مؤهلات مهنية مناسبة معترف بها، وخبرة حديثة في موقع وفئة العقار الذي يتم تقييمه.

١٣. استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
في ١ يناير	٤,٥٢٤	٤,٥٧٥
إضافات خلال السنة	٢٧,٧٥٩	-
الحصة في خسائر السنة	(٣٢٠)	(٥١)
في ٣١ ديسمبر	**٣١,٩٦٣**	٤,٥٢٤

الإسم	**دولة التأسيس**	**حصة الملكية الفعلية**		**النشاط**
		٢٠٢٠	**٢٠١٩**	
أملاك ٢	مملكة البحرين	٢٣,٥١٪	**٢٣,٥١٪**	استثمارات عقارية
شركة المشاريع العقارية كبيتال	مملكة البحرين	٣٠,٠٠٪	**٣٠,٠٠٪**	عقارات قيد التطوير
NS ١٢	مملكة البحرين	٢٨,٤١٪	**٢٨,٤١٪**	استثمارات عقارية
لاجون للتطوير العقاري	مملكة البحرين	٢٢,٩٧٪	-	استثمارات عقارية
فنادق العرين ش.ش.و	مملكة البحرين	٥٠,٠٠٪	-	قطاع الضيافة

خلال السنة، اشترتت المجموعة من الشركة الأم حصة تبلغ ٥٠٪ من فندق العرين ش.ش.و، وهي شركة تأسست في البحرين وتعمل في قطاع الضيافة، وذلك كجزء من اكتتاب الشركة الأم في معاملة مضاربة ثانوية (أسهم رأس مال إضافية من الفئة الأولى) صادرة عن المصرف (إيضاح ٣٥). يعتبر الاستثمار كمشروع مشترك استناداً إلى اتفاقية المساهمين.

١٤. موجودات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
موجودات مستحوذ عليها	١٥,٧٠٨	١٣,٥١٣
ربح مستحق على صكوك	٣,٨٣٦	٣,٢٥٠
مستحق من الاستثمارات	١,٠٤٤	٩٨٥
مصروفات مدفوعة مقدماً	٦٠٨	٧٧٦
ذمم مدينة أخرى*	٦,٤٥٠	٥,٤٤٥
	٢٧,٦٤٦	٢٣,٩٦٩

*الذمم المدينة الأخرى هي صافي مخصص انخفاض القيمة البالغ ١,٧٤٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ١,٧٤٢ ألف دينار بحريني).

١٥. عقارات ومعدات

	أرض	أثاث و تجهيزات	أجهزة حاسوب	مركبات ومعدات أخرى	أعمال جارية	٢٠٢٠ الإجمالي	٢٠١٩ الإجمالي
التكلفة							
في ١ يناير	٦,٧١٤	٤,٤٧١	٥,٢٥٤	٥٧٦	١٧٥	١٧,١٩٠	١٦,٨٤٣
إضافات	-	٧	١٥٢	١	١١١	**٢٧١**	٤٥٢
استبعادات	-	(١٠٣)	-	-	(١١)	**(١١٤)**	(١٠٥)
تحويل	-	-	٨١	-	(٨١)	**-**	-
في ٣١ ديسمبر	٦,٧١٤	٤,٣٧٥	٥,٤٨٧	٥٧٧	١٩٤	**١٧,٣٤٧**	١٧,١٩٠
الإستهلاك المتراكم							
في ١ يناير	-	٤,٣٥٠	٤,٥٨٣	٥٠٧	-	**٩,٤٤٠**	٨,٩٧٨
إستهلاك السنة (إيضاح ٢٢)	-	٤٧	٤٦٦	٣٦	-	**٥٤٩**	٥٦٧
استبعادات	-	(٩٢)	-	-	-	**(٩٢)**	(١٠٥)
في ٣١ ديسمبر	-	٤,٣٠٥	٥,٠٤٩	٥٤٣	-	**٩,٨٩٧**	٩,٤٤٠
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٦,٧١٤	٧٠	٤٣٨	٣٤	١٩٤	**٧,٤٥٠**	٧,٧٥٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٦,٧١٤	١٢١	٦٧١	٦٩	١٧٥	٧,٧٥٠	

١٦. إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
مؤسسات غير مالية	٩٦,٦٣٥	٥١,٦٦٠
أفراد	١١٧,٦٠٨	٨٢,٩٩٤
	٢١٤,٢٤٣	١٣٤,٦٥٤

تمثل هذه المبالغ إيداعات في صيغة عقود مرابحة ووكالة، وتظهر صافي من أرباح مؤجلة بقيمة ٥,٦٢٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٥,٢١٨ ألف دينار بحريني).

١٧. قروض لأجل

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كان لدى المصرف خمسة تسهيلات مرابحة الأجل بمبلغ ٧٥,٤٧٧ ألف دينار بحريني مضمونة باستثمارات في صكوك بقيمة ١١٣,٩٥٢ ألف دينار بحريني.

١٨. مطلوبات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
أرباح مضاربات مستحقة	٥,٥٨١	٨,٩١١
مقدم مستلم من عملاء	٤٤٣	٣,٢٧٤
ذمم دائنة للموظفين	٢٦٩	١,٢٥١
أعمال خيرية وزكاة مستحقة الدفع	٦٩٦	٧١٤
مستحقات عقود إستصناع	٢٧	٢٧
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة	٦,٢٥٣	٥,٦٢١
	١٣,٢٦٩	١٩,٧٩٨

١٩. حقوق أصحاب حسابات الأستثمار

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
إيداعات و قروض من مؤسسات مالية - وكالة	-	١٠,٣٥٥
مضاربة	٤٢٥,٣٤٩	٥١١,٨٣٥
	٤٢٥,٣٤٩	٥٢٢,١٩٠

تدمج المجموعة الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار وتقوم باستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
أرصدة لدى البنوك	٣٣,٢٨٠	٤٢,٦٠١
حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي	١٥,٤١٤	٢٥,٤٣٠
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٧,٧٢٠	٦٥,٥٠٨
أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون – صكوك	٢٦١,١٣٢	١٩٥,٠٥٠
موجودات التمويلات	٩٧,٨٠٣	١٩٣,٦٠١
	٤٢٥,٣٤٩	٥٢٢,١٩٠

بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح ورصيد إحتياطي مخاطر الاستثمار لا شيء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: لاشيء). لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة إلى صندوق أصحاب حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة لحقوق الملكية.

لا يتم تخصيص المبالغ المستردة من الأصول المالية المتعثرة لأصحاب حسابات الأستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب فقط من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار بين حقوق ملكية حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

فيما يلي متوسط الأرباح الموزعة بين مساهمي المجموعة و أصحاب حسابات الاستثمار:

	٢٠٢٠		٢٠١٩	
	مساهمي المصرف	أصحاب حسابات الاستثمار	مساهمي المصرف	أصحاب حسابات الاستثمار
مضاربة شهرية *	٨٧,٩٦٪	١٢,٠٤٪	٨٠,٦١٪	١٩,٣٩٪
مضاربة ٣ شهور	٧٥,٣٥٪	٢٤,٦٥٪	٦٥,٣٨٪	٣٤,٦٢٪
مضاربة ٦ أشهر	٧١,٥٧٪	٢٨,٤٣٪	٦٠,٠٠٪	٤٠,٠٠٪
مضاربة ١٢ شهر	٦٢,٥٠٪	٣٧,٥٠٪	٤٢,٩٦٪	٥٧,٠٤٪
مضاربة ١٨ شهر	٦٠,٠٩٪	٣٩,٩١٪	٣٨,٦٥٪	٦١,٣٥٪
مضاربة ٢٤ شهر	٦٧,٣٥٪	٣٢,٦٥٪	٤٣,١١٪	٥٦,٨٩٪
مضاربة ٣٦ شهر	٥٥,٧٢٪	٤٤,٢٨٪	٣٢,٣٧٪	٦٧,٦٣٪

* تتضمن حسابات التوفير والوافر وحسابات مضاربة تحت الطلب

خلال السنة، بلغ متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي الدخل المخصص لأصحاب حسابات الاستثمار ٦٠,٧٢٪ (٢٠١٩: ٤٦,٥٦٪) مقارنة بمتوسط حصة المضارب التعاقدية مع أصحاب حسابات الاستثمار. وبالتالي، فإن المجموعة تنازلت عن رسوم مضارب بلغ متوسطها ٣,١٧٪ (٢٠١٩: ١٢,٨٣٪).

١٩. حقوق أصحاب حسابات الأستثمار (يتبع)

لا تتشارك المجموعة في الأرباح المحققة من استثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

جميع الأموال التي تم جمعها من أصحاب حسابات الاستثمار يتم تخصيصها للموجودات على أساس الأولوية، بعد تجنيب مبلغ نقدي محدد وإيداعات لدى البنوك لأغراض إدارة السيولة.

٢٠. رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٠**
المصرح به:		
٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل:		
٨٩٢,١١٩,٤٨٠ سهم عادي (٢٠١٩: ١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	١٠٥,٠٠٠	**٨٩,٢١٢**

خلال اجتماع الجمعية العمومية غير الاعتيادي الذي عقد بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠، قرر المساهمون شطب خسائر بمبلغ ١٥,٧٨٨ ألف دينار بحريني مقابل رأس المال المدفوع، من خلال تخفيض عدد الأسهم. يوجد لدى المجموعة فئة واحدة فقط من أسهم حقوق الملكية، ويتمتع حملة هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تحتفظ المجموعة بأسهم خزينة تبلغ ٩٢,٠٤٨,٠٠٤ سهماً (٢٠١٩: ١٠٥,٥٧٣,٤٧٦ سهما).

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
الفئات *	**عدد الأسهم**	**عدد المساهمين**	**النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)**
أقل من ١٪	١١٧,٤١٧,٨١٤	٥٤١	١٣,١٦
١٪ إلى أقل من ٥٪	١٠٤,٨٨٠,٩١٠	٥	١١,٧٦
٥٪ إلى أقل من ١٠٪**	١٧٥,٤٩٠,٢٦٤	٢	١٩,٦٧
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	-	-	-
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	-	-	-
٥٠٪ وأكثر	٤٩٤,٣٣٠,٤٩٢	١	٥٥,٤١
	٨٩٢,١١٩,٤٨٠	**٥٤٩**	**١٠٠,٠٠**

** مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم المصرف المتداولة.*
*** تشمل أسهم الخزينة.*

٢٠ . رأس المال *(يتبع)*

٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
الفئات *	**عدد الأسهم**	**عدد المساهمين**	**النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)**
أقل من ١٪	١٣٧,٧٦٥,٤٧٦	٦٠٤	١٣,١٢
١٪ إلى أقل من ٥٪	١٢٢,٠٤٩,٥٥٥	٥	١١,٦٢
٥٪ إلى أقل من ١٠٪**	٢٩٦,٦٩٤,٠٥١	٣	٢٨,٢٦
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	-	-	-
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	٤٩٣,٤٩٠,٩١٨	١	٤٧
٥٠٪ وأكثر	-	-	-
	١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	**٦١٣**	**١٠٠,٠٠**

** مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم المصرف المتداولة.*
*** تشمل أسهم الخزينة.*

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥٪ أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**الجنسية**	**عدد الأسهم**	**النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)**
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	**٤٩٤,٣٣٠,٤٩٢**	٥٥,٤١
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	البحرين	**٨٨,٤١١,٥٤٠**	٩,٩١
شركة الاستثمار غولديلوكس المحدودة	الإمارات	**٨٧,٠٧٨,٧٢٤**	٩,٧٦

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**الجنسية**	**عدد الأسهم**	**النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)**
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	**٤٩٣,٤٩٠,٩١٨**	٤٧,٠٠
شركة الاستثمار غولديلوكس المحدودة	الإمارات	**١٠٤,٧٧٩,١١٠**	٩,٩٨
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	البحرين	**١٠٣,٥٩٢,٥١٦**	٩,٨٧
مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع	الإمارات	**٨٨,٣٢٢,٤٢٥**	٨,٤١

* هذه الأسهم تم الإحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف.

٢١. تكلفة الموظفين

	٢٠٢٠	٢٠١٩
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	٤,٩٧٤	٧,٠٧٣
مصروفات تأمينات إجتماعية	٨٣٥	٩٦٤
مصروفات الموظفين الأخرى	٦٥	١٢١
	٥,٨٧٤	٨,١٥٨

٢٢. مصروفات تشغيلية أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
تكلفة المَكاتب	٧٧٣	١,٠٥٩
تكاليف إعلانات وتسويق	١٥٧	٦٦٠
أتعاب مهنية	٧٤٣	١,١٩٤
مصروفات تقنية المعلومات	٥٤٩	٥٣٦
مصروفات مجلس الإدارة	٢١٦	٢٤٤
مصروفات الإتصالات	١٣٥	٢٨٦
مصروفات قنوات التوزيع	٦٦٣	٥٨٩
مصروفات إستهلاك	٥٤٩	٥٦٧
مصروفات إدارية أخرى	٧٣٨	٩٠١
	٤,٥٢٣	٦,٠٣٦

٢٣. صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة

	٢٠٢٠	٢٠١٩
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية	(٢)	(٥٠)
موجودات التمويلات (إيضاح ٨)	٢,٧١١	١٦,٠٢٣
استثمارات في صكوك (إيضاح ٩)	٤٠١	٨
موجودات مشتراة لغرض التأجير		
(بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة) (إيضاح ١٠)	٧٦٢	٧٦٥
استثمارات في أوراق مالية (إيضاح رقم ١١)	٥٠٠	٢,٦٦٧
استثمارات عقارية (إيضاح رقم ١٢)	-	٣٠٠
موجودات أخرى	-	٧٨٨
إلتزامات وضمانات مالية	(٣١)	(١١٢)
	٤,٣٤١	٢٠,٣٨٩

٢٤. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٥ على نظام حوافز الموظفين بالأسهم ("النظام")، والذي يتفق مع الممارسات السليمة للمكافآت لمصرف البحرين المركزي. طبقاً لنظام الحوافز بالأسهم، يتم منح بعض الموظفين المؤهلين أسهم المصرف كمكافأة نظير أدائهم.

خلال ٢٠١٨، أسست المجموعة صندوق ائتمان، تحت إسم صندوق ائتمان موظفي المصرف الخليجي التجاري ("صندوق الائتمان")، للاحتفاظ بأسهم المستفيدين وفق النظام.

وفقاً للنظام، فإن أسهم المنحة لكل سنة أداء ستستحق مباشرة ولكن سيتم إصدارها على فترة ثلاث سنوات من تاريخ المنح. تخضع أسهم المنحة لفترة إحتفاظ إضافية تمتد لستة أشهر من تاريخ إنتهاء الفترة المؤجلة، وبعد ذلك يسمح للموظفين ببيعها في السوق بدون أي شروط. يسمح النظام للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الإدارية التابعة لمجلس إدارة المصرف بمصادرة أو إلغاء الأسهم غير الممنوحة، إذا كان ذلك مناسباً، في بعض الحالات المعينة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كان صندوق الإتمان يحتفظ بما مجموعه ٣,٦٣٦,٤٦٤ سهماً (٢٠١٩: ١,٩٨٠,٩٦٠ سهماً). خلال السنة، تم منح ٢,٨٢٧,٢٧٥ سهماً (٢٠١٩: ١,١٨٢,٥١٦ سهماً) إلى الموظفين وفقاً لشروط النظام، وتخضع لفترة الثلاث سنوات. خلال السنة قامت المجموعة بتحويل ٨٩٦,٦٣٤ سهماً للموظفين (٢٠١٩: ١,٤٦٥,٩٩٧).

خلال السنة، قرر المساهمون شطب خسائر بمبلغ ١٥,٧٨٨ ألف دينار بحريني مقابل رأس المال المدفوع، من خلال تخفيض عدد الأسهم (إيضاح ٢٠). تم تخفيض عدد الأسهم المملوكة للصندوق بمقدار ٢٩٧,٨٦٢ سهم.

٢٥. التقديرات المحاسبية الهامة والأحكام

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءاً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف. ومع ذلك، فإن عملية وضع التقديرات والفرضيات المطلوبة شملت تحديات إضافية نتيجة للشكوك السائدة الناتجة عن جائحة الكورونا (Covid ١٩).

١. الأحكام

أ) وضع المعايير التي تحدد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على التعرضات الخاضعة لها قد ازدادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مشروحة في إيضاح ٥(ي)(١) وإيضاح (٣٥).

٢٥. *التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)*

١. *الأحكام (يتبع)*

أثر جائحة الكورونا (Covid 19)
في مارس ٢٠٢٠ ، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة الكورونا (كوفيد ١٩). كان لجائحة كالورونا (كوفيد ١٩) وتدابير المتخذة لاحتواء تفشي الوباء أثراً جوهرياً على الاقتصاد المحلي والعالمي، وسلاسل التوريد، والأسواق المالية.

أخذت المجموعة بالاعتبار أثر جائحة الكورونا (كوفيد ١٩) وتقلبات السوق ذات الصلة عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. في حين أن المنهجيات والفرضيات المطبقة لقياس البنود المختلفة في البيانات المالية تظل بدون تغيير عن تلك المطبقة في البيانات المالية لسنة ٢٠٢٠، فإن أثر جائحة الكورونا (كوفيد ١٩) أدى لتطبيق المزيد من الاحكام والاجتهادات، وإدراج تقديرات وفرضيات خاصة بجائحة الكورونا (كوفيد ١٩).

بشكل أساسي، فقد أدى ذلك لتحديث الفرضيات الاقتصادية للمجموعة، المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم انخفاض القيمة للموجودات غير المالية الأخرى. يستمر تطبيق إطار إدارة المخاطر وإدارة رأس المال الخاص بالمجموعة، وتواصل المجموعة مراقبة أثر جائحة الكورونا (كوفيد ١٩) على المخاطر ورأس المال الخاصة بالمجموعة. يتم تحديد، وتقييم، وإدارة المخاطر غير المالية الناتجة من قيود الحركة المحلية والعالمية، وعمل الموظفين عن بعد، والأطراف المقابلة، والعملاء والموردين، وحوكمتها من خلال تطبيق إطار إدارة المخاطر للمجموعة في الوقت المناسب.

القروض والسلفيات
وفقاً لإجراءات المساعدة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، قدمت المجموعة عدداً من إجراءات الدعم للعملاء المتأثرين بجائحة الكورونا (كوفيد ١٩)، بما في ذلك تأجيل أقساط القروض بدون احتساب أي فوائد للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر، والتي تم تمديدها لاحقاً لأربعة أشهر أخرى مع احتساب الفوائد.

مخصص انخفاض القيمة على القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة
عند تحديد المستوى المناسب للخسائر الائتمانية المتوقعة، أخذت المجموعة بالاعتبار تطلعات الاقتصاد الكلي، والجودة الائتمانية للعميل، ونوع الضمان المحتفظ به، والتعرض المتعثر، وأثر خيارات تأجيل دفع الأقساط كما في تاريخ بيان المركز المالي. منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة، والزيادة الجوهرية في عتبات مخاطر الائتمان (SICR) ، وتعريف التعثر كلها تظل متسقة مع تلك المستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تم تعديل مُدخلات النموذج، بما في ذلك المعلومات التطلعية، والسيناريوهات والترجيحات المتعلقة بها، لتعكس التوقعات الحالية. مع ملاحظة المجموعة الواسعة للسيناريوهات وتوقعات الاقتصاد الكلي المحتملة، والشكوك المتعلقة بتحقق العواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة الكورونا، فإن هذه السيناريوهات تمثل وجهات نظر تطلعية معقولة وقابلة للدعم كما في تاريخ بيان المركز المالي.

تم معايرة نماذج المجموعة لاعتبار الأداء السابق ومتغيرات الاقتصاد الكلي التطلعية كمُدخلات. أصدرت الجهات التنظيمية الدولية إرشادات، لأخذ الظروف الاستثنائية لجائحة الكورونا بالاعتبار. ويشمل ذلك اعتبار الدعم الحكومي والدرجة العالية للشكوك المحيطة الاتجاهات التاريخية طويلة الأجل المستخدمة لتحديد المعلومات التطلعية المعقولة والقابلة للدعم، بالإضافة لتقييم التدهور الائتماني المعني، وترحيل الأرصدة إلى مراحل تقدمية.

تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات النوعية والكمية في تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. لم يتم اعتبار استخدام برنامج تأجيل دفع الأقساط كمؤشر على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو ترحيلاً للمراحل لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، نظراً لأن الغرض من هذه البرامج هو إتاحة تخفيف مؤقت للتدفقات النقدية لعملاء المجموعة المتأثرين بجائحة الكورونا.

تواصل المجموعة تقييم المقترضين لمؤشرات أخرى لعدم القدرة على السداد، مع الأخذ بالاعتبار للسبب الكامن وراء أي صعوبة مالية، واحتمالية كونها مؤقتة نتيجة لجائحة الكورونا، أو على المدى الطويل.

٢٥. *التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)*

ب. تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار ما إذا كان يجب تصنيفه : ١) كاستثمار في أدوات دين تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المطفأة، أو ٢) كاستثمار في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة تجاه هذا الاستثمار، ويخضع كل استثمار لمعالجة محاسبية مختلفة بناءاً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٥ (جـ) (١)).

ج. انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية –(راجع إيضاح رقم ٥(ي) (٢)).

٢. التقديرات

أ) الإنخفاض في قيمة موجودات التمويلات المحتسبة بالتكلفة المطفأة

- تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تضمين معلومات تطلعية، مشروحة في إيضاح رقم ٥(ي) وإيضاح (٣٥).
- الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التفقات النقدية القابلة للاسترداد.

ب) قياس القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة (المستوى الثالث) – راجع (إيضاح رقم ٥(ج)(٤)) و (إيضاح رقم 34).

ج) تقييم انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية (إيضاح رقم ٥(ح)، ٥(ك)) و (إيضاح 12).

٢٦. موجودات تحت الإدارة

تقدم المجموعة خدمات إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى شركاتها الاستثمارية، والتي تتضمن اتخاذ القرارات نيابة عن تلك المؤسسات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة في هذه البيانات المالية الموحدة. كما في تاريخ بيان المركز المالي، كانت لدى المجموعة موجودات تحت الإدارة بمبلغ ٢٦٧,٩٨ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٢٦٢,٢٥ مليون دينار بحريني). خلال السنة لم يحتسب البنك أية رسوم إدارة (٢٠١٩: لاشيء) لإدارة هذه الموجودات.

٢٧. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المَقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشريعة، والإدارة التنفيذية بالمجموعة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية متفق عليها.

٢٧ . معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

خلال السنة، دخلت المجموعة في معاملة مقايضة مع الشركة الأم، من خلال تحويل موجودات بقيمة ٤٦,٤ مليون دينار بحريني مكونة من موجودات التمويلات بقيمة ٢٧,٧ مليون دينار بحريني وصكوك بقيمة ٧,٥ مليون دينار بحريني وأستثمارات في أوراق مالية بقيمة ١١,٢ مليون دينار بحريني في مقابل حصة ٨٦٪ من شركة HH للضيافة ش.ش.و، و هي شركة بحرينية تأسست لامتلاك فندق قيد الإنشاء في مملكة البحرين . تم تحديد المعاملة على أساس أية استحواذ على موجود ولم تنتج من المعاملة اي أرباح أو خسائر للمجموعة. تم احتساب العقار قيد التطوير بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	شركات زميلة	مساهمين رئيسيين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	المجموع
معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة			
رسوم اكتتاب على مضاربة ثانوية	-	١٢,١٠٠	١٢,١٠٠
مضاربة ثانوية	-	٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
نقد مستلم من الفئة الأولى لرأس المال	-	٢٣,٦٠٠	٢٣,٦٠٠
استثمار في شركة زميلة	٢٤,٥٠٠	-	٢٤,٥٠٠
شراء عقارات قيد التطوير	-	٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
بيع موجودات التمويلات	-	٤٦,٣٧٦	٤٦,٣٧٦
تحويل موجودات التمويلات	-	١٨,٤٣٣	١٨,٤٣٣
توزيع الأرباح على حاملي إصدار رأس مال الفئة لأولى	-	٢,٨٣٤	٢,٨٣٤

تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم العادية للبنك كما في نهاية العام لا شيء (٢٠١٩: احتفظ مدير واحد بـ ١,٠٥٠,٧٦٣ سهمًا تمثل أقل من ١٪ من إجمالي الأسهم القائمة للبنك).

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة	**٢٣٦**	٢٥٤
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**١,٤٥٢**	١,١٥٠

فيما يلي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كما في نهاية السنة:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الأرصدة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كتعويض	**٢٢٨**	٤٢٦

٢٧ . معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة (بإستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**شركـات زميلة**	**أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية**	**الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها**	**موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)**	**الإجمالي**
الموجودات					
موجودات التمويلات	-	٣,٥٧٦	٦,٦٧١	-	**١٠,٢٤٧**
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	١٨,٥٣٧	**٢٠,٨٢١**
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٣١,٩٦٣	-	-	-	**٣١,٩٦٣**
موجودات أخرى	١١٧	-	-	٨٢٥	**٩٤٢**
المطلوبات					
استثمارات في أوراق مالية ,غير مالية وأفراد	-	٢,١٠٥	٤٢,٤٣٨	-	**٤٤,٥٤٣**
حسابات جارية للعملاء	١٣٥	٨٥	٦,٧٨٤	١,٢١١	**٨,٢١٥**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤١٣	٢٤١	٧٩,٨٤٦	٣٢٧	**٨٠,٨٢٧**
مطلوبات أخرى	-	-	١,٠٣٠	-	**١,٠٣٠**

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	شركـات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويلات	-	٢,٠١٧	٥,٧١٠	-	٧,٧٢٧
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	١٨,٠٥١	٢٠,٣٣٥
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٤,٥٢٤	-	-	-	٤,٥٢٤
موجودات أخرى	١٢١	-	-	٨٦٥	٩٨٦
المطلوبات					
استثمارات في أوراق مالية ,غير مالية وأفراد	-	١,٧٨٤	-	-	١,٧٨٤
حسابات جارية للعملاء	١٩٤	٦١	٥,٦٣٤	١,٢٠٧	٧,٠٩٦
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٠٤	٥٩٨	١٢٢,٨٨٠	٣٨٠	١٢٤,٢٦٢

٢٧. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠٢٠	شركـات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	-	١٠٠	٩٨٧	-	١,٠٨٧
رسوم وإيرادات أخرى	(٣٢٠)	-	٢	-	**(٣١٨)**
المصروفات					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	١٠٠	١,٩٣٧	-	**٢,٠٣٧**
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١٤	٢	١,٨٢٠	٩	**١,٨٤٥**
تكلفة الموظفين	-	١,٤٥٢	-	-	**١,٤٥٢**
مصروفات أخرى	-	-	-	٢٥	**٢٥**

٢٠١٩	شركـات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	-	١٢٨	٣٧٣	-	٥٠١
رسوم وإيرادات أخرى	(٤٢)	-	-	-	(٤٢)
المصروفات					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	-	٢,٩٣١	-	٢,٩٣١
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١٥	١٨	٤,١٥٣	١١	٤,١٩٧
تكلفة الموظفين	-	١,١٥٠	-	-	١,١٥٠
مصروفات أخرى	-	-	-	٣٢	٣٢

٢٨. العائد لكل سهم

يتم إحتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الإعتبار تأثير الأسهم التى تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

العائد الأساسي لكل سهم	٢٠٢٠	٢٠١٩
الربح العائد للشركة الأم للسنة (بآلاف الدنانير البحرينية)	٧,٩٨٦	(١٤,٩٣٧)
المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية (بالآلاف)	٨٠٣,٨٧٤	٨٠٤,٨٢٠
العائد الأساسي لكل سهم (بالفلس)	٩,٩٤	(١٨,٥٦)

لا تمتلك المجموعة أي أدوات مخفضَّة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، و ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٢٩. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمصرف من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى إلتزام أعمال المجموعة مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المجموعة لضمان إلتزام أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

٣٠. الزكـاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الاستثمار مسؤولية أداء فريضة الزكاة عن الأرباح الموزعة بصورة مباشرة. حالياً، لا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجُها بالطريقة التي تُقِرها هيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة، وتقوم المجموعة بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية بإحتساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ٢٤٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٢٢٢ ألف دينار بحريني) من ضمنها الزكاة المستحقة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ الواجب إخراجها من قبل المجموعة على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة والتي تبلغ ٢٣٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٢١٨ ألف دينار بحريني). أما الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ١٦ آلاف دينار بحريني أو ٠,٠١٨ فلس لكل سهم (٢٠١٩: ٤ آلاف دينار بحريني أو ٠,٠٠٣ فلس لكل سهم) فهو مستحق ويجب إخراجه من قبل المساهمين. ستدفع المجموعة مبلغ ١,٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٠,٤ ألف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ إستناداً إلى ٠,٠١٨ فلس للسهم الواحد.

٣١. بيان القطاع

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات وتكبد مصروفات، ويقوم صانع القرار التشغيلي الرئيسي للمجموعة (مجلس الإدارة) بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءاً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءاً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

أعمال مصرفية تجارية للشركات والأفراد
تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمشاركة، والإستصناع، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاءة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يتضمن هذا القطاع خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك استثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

أعمال مصرفية استثمارية
تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار استثمارات والقيام بدور المُرتِب للاستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكلة الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة، وإدارة أموال). كما تقدم المجموعة منتجات كحسابات استثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الاستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام باستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قامت المجموعة بإنشائها وإدارتها، أو في صناديق أُنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءاً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم إستخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاول أنشطتها في هذه القطاعات.

تقوم المجموعة ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانيتها التقديرية.

تزاول المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين، ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٣٣ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

تسعى المجموعة لإلغاء قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية.

٣١. بيان القطاع (يتبع)

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات، إن وجدت، بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعـــة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢	٨٣,٠١٥	-	٨٣,٠١٧
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٩٠٢	١٦,٨١٨	-	١٧,٧٢٠
موجودات التمويلات	-	٣٠٧,٧١٧	-	٣٠٧,٧١٧
استثمارات في صكوك	-	٢٦١,١٣٢	-	٢٦١,١٣٢
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	١٣٩,٧٥٤	-	١٣٩,٧٥٤
استثمارات في أوراق مالية	٥٥,٨٩٢	-	-	٥٥,٨٩٢
استثمارات عقارية	٨٣,٣٠٣	-	-	٨٣,٣٠٣
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٣١,٩٦٣	-	-	٣١,٩٦٣
موجودات أخرى	١٦,٠٦٩	٤,٨٩٤	٦,٦٨٣	٢٧,٦٤٦
عقارات ومعدات	-	-	٧,٤٥٠	٧,٤٥٠
إجمالي موجودات القطاع	**١٨٨,١٣١**	**٨١٣,٣٣٠**	**١٤,١٣٣**	**١,٠١٥,٥٩٤**
إيداعات من مؤسسات مالية	-	٧٩,٥٤٥	-	٧٩,٥٤٥
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٢١٤,٢٤٣	-	٢١٤,٢٤٣
قروض لأجل	-	٧٥,٤٧٧	-	٧٥,٤٧٧
حسابات جارية للعملاء	٩٠٢	٥٤,٧٧٤	-	٥٥,٦٧٦
مطلوبات أخرى	١,٥٩١	٨,٣٦٤	٣,٣١٤	١٣,٢٦٩
إجمالي مطلوبات القطاع	**٢,٤٩٣**	**٤٣٢,٤٠٣**	**٣,٣١٤**	**٤٣٨,٢١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	**-**	**٤٢٥,٣٤٩**	**-**	**٤٢٥,٣٤٩**
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	**١٠,٦٨١**	**-**	**-**	**١٠,٦٨١**

٣١. بيان القطاع (يتبع)

٢٠٢٠	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعـــة	المجموع
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	(١٧٥)	٣٠,٠٩٦	-	**٢٩,٩٢١**
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٨	٥٢٣	-	**٥٥١**
إيراد من الصكوك	-	١٥,٢٤٢	-	**١٥,٢٤٢**
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٣٦٦	-	-	**٣٦٦**
رسوم وإيرادات أخرى	(٣٠٨)	٢,٤٢٥	-	**٢,١١٧**
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	**(٨٩)**	**٤٨,٢٨٦**	**-**	**٤٨,١٩٧**
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	-	(٢١,٥٧٥)	-	**(٢١,٥٧٥)**
قبل حصة المصرف كمُضارب	-	٩,٢٨٩	-	**٩,٢٨٩**
حصة المصرف كمضارب				
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	**-**	**(١٢,٢٨٦)**	**-**	**(١٢,٢٨٦)**
يُطرح: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(١٢,٤٧٢)	-	**(١٢,٤٧٢)**
مصروفات التمويل على قروض لأجل	-	(٧٩٦)	-	**(٧٩٦)**
إجمالي إيرادات القطاع	**(٨٩)**	**٢٢,٧٣٢**	**-**	**٢٢,٦٤٣**
تكلفة الموظفين	٥٨٧	٢,٣٥٠	٢,٩٣٧	**٥,٨٧٤**
مصروفات تشغيلية أخرى	٩٣	٨٢٥	٣,٦٠٥	**٤,٥٢٣**
إجمالي مصروفات القطاع	**٦٨٠**	**٣,١٧٥**	**٦,٥٤٢**	**١٠,٣٩٧**
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	**(٧٦٩)**	**١٩,٥٥٧**	**(٦,٥٤٢)**	**١٢,٢٤٦**
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	**(٥٠٠)**	**(٣,٨٤١)**	**-**	**(٤,٣٤١)**
نتائج القطاع	**(١,٢٦٩)**	**١٥,٧١٦**	**(٦,٥٤٢)**	**٧,٩٠٥**

٣١. بيان القطاع (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعـــة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	١	١٠٤,٣٧٥	-	١٠٤,٣٧٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١,١٨٤	٦٤,٣٢٤	-	٦٥,٥٠٨
موجودات التمويلات	-	٣٢٤,٣٥٥	-	٣٢٤,٣٥٥
استثمارات في الصكوك	-	١٩٥,٠٥٠	-	١٩٥,٠٥٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	١٤٦,١٩٩	-	١٤٦,١٩٩
استثمارات في أوراق مالية	٤٣,٩٨٩	-	-	٤٣,٩٨٩
استثمارات عقارية	٢٤,٠٣٢	-	-	٢٤,٠٣٢
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٤,٥٢٤	-	-	٤,٥٢٤
موجودات أخرى	١٣,٩٠٦	٤,١٨٢	٥,٨٨١	٢٣,٩٦٩
عقارات ومعدات	-	-	٧,٧٥٠	٧,٧٥٠
إجمالي موجودات القطاع	٨٧,٦٣٦	٨٣٨,٤٨٥	١٣,٦٣١	٩٣٩,٧٥٢
إيداعات من مؤسسات مالية	-	١١٧,٠٩٨	-	١١٧,٠٩٨
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	١٣٤,٦٥٤	-	١٣٤,٦٥٤
قروض لأجل	-	-	-	-
حسابات جارية للعملاء	١,١٨٤	٥٦,٩٢١	-	٥٨,١٠٥
مطلوبات أخرى	١,٨٤٧	١٣,٦٤٧	٤,٣٠٤	١٩,٧٩٨
إجمالي مطلوبات القطاع	٣,٠٣١	٣٢٢,٣٢٠	٤,٣٠٤	٣٢٩,٦٥٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	-	٥٢٢,١٩٠	-	٥٢٢,١٩٠
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	١٠,٦٨١	-	-	١٠,٦٨١

٣١. بيان القطاع (يتبع)

٢٠١٩	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعـــة	المجموع
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	١٠٢	٣١,٢٣٢	-	٣١,٣٣٤
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٣٩	٢,١٤٤	-	٢,١٨٣
إيراد من الصكوك	-	١٠,٠٣١	-	١٠,٠٣١
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	(١,٦٨٧)	-	-	(١,٦٨٧)
رسوم وإيرادات أخرى	(٥١)	٥,٧٧٧	-	٥,٧٢٦
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	(١,٥٩٧)	٤٩,١٨٤	-	٤٧,٥٨٧
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار				
قبل حصة المصرف كمُضارب	-	(٢٧,٠٥٩)	-	(٢٧,٠٥٩)
حصة المصرف كمضارب	-	٨,٤٥٧	-	٨,٤٥٧
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	-	(١٨,٦٠٢)	-	(١٨,٦٠٢)
يُطرح: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(٨,١٨٨)	-	(٨,١٨٨)
مصروفات التمويل على قروض لأجل	-	(١,٢٤١)	-	(١,٢٤١)
إجمالي إيرادات القطاع	(١,٥٩٧)	٢١,١٥٣	-	١٩,٥٥٦
تكلفة الموظفين	٨١٦	٣,٢٦٣	٤,٠٧٩	٨,١٥٨
مصروفات تشغيلية أخرى	١٠١	١,٢٦٢	٤,٦٧٣	٦,٠٣٦
إجمالي مصروفات القطاع	٩١٧	٤,٥٢٥	٨,٧٥٢	١٤,١٩٤
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	(٢,٥١٤)	١٦,٦٢٨	(٨,٧٥٢)	٥,٣٦٢
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	(٢,٩٦٨)	(١٧,٤٢١)	-	(٢٠,٣٨٩)
نتائج القطاع	(٥,٤٨٢)	(٧٩٣)	(٨,٧٥٢)	(١٥,٠٢٧)

٣٢. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد إستحقاق كل من الإيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويلات، والموجودات المشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)، وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار بإستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد إستحقاقها بناءاً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧٥,٢٣٨	١,٨٧٥	٣,٩١٨	١,٩٨٦	-	٨٣,٠١٧
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٧,٧٢٠	-	-	-	-	١٧,٧٢٠
موجودات التمويلات	٤٣,٣٩٧	١٨,٨٣٩	٣٧,٥٤٩	١٢٣,٠٥٧	٨٤,٨٧٥	٣٠٧,٧١٧
استثمارات في الصكوك	٢٤٩,٧١٦	١١,٤١٦	-	-	-	٢٦١,١٣٢
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٥,٢٦٦	٣,٧٢٤	٧,٤٥٧	٣٢,٨٨٤	٩٠,٤٢٣	١٣٩,٧٥٤
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢٢,٦٢٢	١٥,٥٤٩	١٧,٧٢١	٥٥,٨٩٢
استثمارات عقارية	-	-	-	-	٨٣,٣٠٣	٨٣,٣٠٣
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	٩٢٣	١,٩٨١	-	٢٩,٠٥٩	٣١,٩٦٣
موجودات أخرى	٩٥٣	٢٠٦	٦١	٢٦,٤٢٦	-	٢٧,٦٤٦
عقارات ومعدات	-	-	-	-	٧,٤٥٠	٧,٤٥٠
إجمالي الموجودات	**٣٩٢,٢٩٠**	**٣٦,٩٨٣**	**٧٣,٥٨٨**	**١٩٩,٩٠٢**	**٣١٢,٨٣١**	**١,٠١٥,٥٩٤**
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	٣٢,٩٠٦	٣٤,٩٤٨	٨,٠٧٧	٣,٦١٤	-	٧٩,٥٤٥
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٨٦,٧٠٨	٦٢,٧٠٨	٤٥,٧٩٥	١٤,٣٦٩	٤,٦٦٣	٢١٤,٢٤٣
قروض لأجل	٦٧,٩١٥	٧,٥٦٢	-	-	-	٧٥,٤٧٧
حسابات جارية للعملاء	١٧,١١٧	٥,٤١٩	٥,٨٨٤	٦,٧٢٤	٢٠,٥٣٢	٥٥,٦٧٦
مطلوبات أخرى	٤,٩١٨	١,٦٥١	١,٥٨٩	٥,١١١	-	١٣,٢٦٩
إجمالي المطلوبات	**٢٠٩,٥٦٤**	**١١٢,٢٨٨**	**٦١,٣٤٥**	**٢٩,٨١٨**	**٢٥,١٩٥**	**٤٣٨,٢١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٩٥,٨٢٩	٧٣,٣٠٨	١٠٧,٨٩٢	٧٣,٠٩٣	٧٥,٢٢٧	**٤٢٥,٣٤٩**
حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	١٠,٦٨١	-	**١٠,٦٨١**
إلتزامات و ضمانات مالية	٦,٨٩٦	٤,٧٩٦	٥,٤٩٥	١٧,٤٥٩	٦,٩٢٣	**٤١,٥٦٩**

٣٢.مواعيد الاستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩٠,٦٠٥	٤,٧٢٧	٥,٤٨٥	٣,٥٥٩	-	١٠٤,٣٧٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥,٥٠٨	-	-	-	-	٦٥,٥٠٨
موجودات التمويلات	٧٥,٦٣٤	٢٤,١٦٨	٣٨,٤٢٥	١٢١,٥٠٩	٦٤,٦١٩	٣٢٤,٣٥٥
استثمارات في الصكوك	١٩٥,٠٥٠	-	-	-	-	١٩٥,٠٥٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٦,١٠٦	١١,١٩١	٨,٣٥٨	٣٨,٧٢٩	٨١,٨١٥	١٤٦,١٩٩
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٧,٠٥٦	١٥,٥٤٩	٢١,٣٨٤	٤٣,٩٨٩
استثمارات عقارية	-	-	-	-	٢٤,٠٣٢	٢٤,٠٣٢
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	٩٢٣	١,٩٨١	-	١,٦٢٠	٤,٥٢٤
موجودات أخرى	٨٤٤	١٣٨	١٢	٢٢,٩٧٥	-	٢٣,٩٦٩
عقارات ومعدات	-	-	-	-	٧,٧٥٠	٧,٧٥٠
إجمالي الموجودات	٤٣٣,٧٤٧	٤١,١٤٧	٦١,٣١٧	٢٠٢,٣٢١	٢٠١,٢٢٠	٩٣٩,٧٥٢
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	-	-	١٥,٦٣٧	١٠١,٤٦١	-	١١٧,٠٩٨
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٣٧,٩١٤	٣٩,٦٢٣	٤١,٥٩٤	١٢,٢٣٢	٣,٢٩١	١٣٤,٦٥٤
قروض لأجل	-	-	-	-	-	-
حسابات جارية للعملاء	١٧,٨٦٤	٥,٦٥٥	٦,١٤١	٧,٠١٨	٢١,٤٢٧	٥٨,١٠٥
مطلوبات أخرى	٦,٧٣١	٢,١٦٤	٣,٣٠٥	٧,٥٩٨	-	١٩,٧٩٨
إجمالي المطلوبات	٦٢,٥٠٩	٤٧,٤٤٢	٦٦,٦٧٧	١٢٨,٣٠٩	٢٤,٧١٨	٣٢٩,٦٥٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٢٤,١٧٢	٨٦,٣١١	١٢٦,١١٥	٩٢,٨٥٥	٩٢,٧٣٧	٥٢٢,١٩٠
حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	١٠,٦٨١	-	١٠,٦٨١
إلتزامات و ضمانات مالية	٣٢,٤٢٢	٧,٥٧٩	٥,٢٠٣	٣٥,٤٠٦	١٠٢	٨٠,٧١٢

٣٣. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة

(أ) القطاع الصناعي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	٨٣,٠١٧	-	-	٨٣,٠١٧
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٧,٧٢٠	-	-	١٧,٧٢٠
موجودات التمويلات	٤,٤٢٠	٨٩,٥٣٢	٢١٣,٧٦٥	٣٠٧,٧١٧
استثمارات في الصكوك	١,١٣٧	٢١,١٧٧	٢٣٨,٨١٨	٢٦١,١٣٢
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	١٢٧,٣٣٣	١٢,٤٢١	١٣٩,٧٥٤
استثمارات في أوراق مالية	٢٢,٧٨٥	٢٨,٩٥٢	٤,١٥٥	٥٥,٨٩٢
استثمارات عقارية	-	٨٣,٣٠٣	-	٨٣,٣٠٣
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	٣١,٩٦٣	-	٣١,٩٦٣
موجودات أخرى	١,٤٠٠	١٦,٩٨٢	٩,٢٦٤	٢٧,٦٤٦
عقارات ومعدات	-	٦,٧٣٩	٧١١	٧,٤٥٠
إجمالي الموجودات	**١٣٠,٤٧٩**	**٤٠٥,٩٨١**	**٤٧٩,١٣٤**	**١,٠١٥,٥٩٤**
المطلوبات				
إيداعات من مؤسسات مالية	٧٩,٥٤٥	-	-	٧٩,٥٤٥
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١,٢٠٩	٤٢,٧٩٨	١٧٠,٢٣٦	٢١٤,٢٤٣
قروض لأجل	٧٥,٤٧٧	-	-	٧٥,٤٧٧
حسابات جارية للعملاء	٨٤٨	٨,٥٢٤	٤٦,٣٠٤	٥٥,٦٧٦
مطلوبات أخرى	-	٣٩٨	١٢,٨٧١	١٣,٢٦٩
إجمالي المطلوبات	**١٥٧,٠٧٩**	**٥١,٧٢٠**	**٢٢٩,٤١١**	**٤٣٨,٢١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	**٢٠,٣٤٣**	**٥٩,١٧١**	**٣٤٥,٨٣٥**	**٤٢٥,٣٤٩**
حسابات الاستثمار المقيدة	-	٩,٦٨٨	٩٩٣	١٠,٦٨١
إلتزامات وضمانات مالية	-	١٥,٠١٥	٢٦,٥٥٤	٤١,٥٦٩

٣٣ . تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(أ). القطاع الصناعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٠٤,٣٧٦	-	-	١٠٤,٣٧٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥,٥٠٨	-	-	٦٥,٥٠٨
موجودات التمويلات	٧,٨٥٧	٧٢,٠٤٣	٢٤٤,٤٥٥	٣٢٤,٣٥٥
استثمارات في الصكوك	١١,٧٣٧	٧,٥٣٩	١٧٥,٧٧٤	١٩٥,٠٥٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	١٣٣,٦٥٧	١٢,٥٤٢	١٤٦,١٩٩
استثمارات في أوراق مالية	١١,١٧٤	٢٩,١٤٧	٣,٦٦٨	٤٣,٩٨٩
استثمارات عقارية	-	٢٤,٠٣٢	-	٢٤,٠٣٢
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	٤,٥٢٤	-	٤,٥٢٤
موجودات أخرى	٩٥٤	١٤,٨٧١	٨,١٤٤	٢٣,٩٦٩
عقارات ومعدات	-	٦,٧٣٩	١,٠١١	٧,٧٥٠
إجمالي الموجودات	٢٠١,٦٠٦	٢٩٢,٥٥٢	٤٤٥,٥٩٤	٩٣٩,٧٥٢
المطلوبات				
إيداعات من مؤسسات مالية	١١٧,٠٩٨	-	-	١١٧,٠٩٨
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	-	١٣٤,٦٥٤	١٣٤,٦٥٤
قروض لأجل	-	-	-	-
حسابات جارية للعملاء	٤,٦٦١	٧,٤٢٢	٤٦,٠٢٢	٥٨,١٠٥
مطلوبات أخرى	١٧	٥٨٨	١٩,١٩٣	١٩,٧٩٨
إجمالي المطلوبات	١٢١,٧٧٦	٨,٠١٠	١٩٩,٨٦٩	٣٢٩,٦٥٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٨,٧٩٢	١١٩,٤٦٣	٣٨٣,٩٣٥	٥٢٢,١٩٠
حسابات الاستثمار المقيدة	-	٩,٦٨٨	٩٩٣	١٠,٦٨١
إلتزامات وضمانات مالية	-	٥١,٧٧٩	٢٨,٩٣٣	٨٠,٧١٢

٣٣ . تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمركز الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧٤,٨٧٣	٢,٦٩٣	٥,٤٤٢	٩	-	٨٣,٠١٧
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٧,٧٢٠	-	-	-	-	١٧,٧٢٠
موجودات التمويلات	٣٠٥,٦٠٦	-	-	٢,١١١	-	٣٠٧,٧١٧
استثمارات في الصكوك	٢٦١,١٣٢	-	-	-	-	٢٦١,١٣٢
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١٣٩,٦٢٦	-	-	١٢٨	-	١٣٩,٧٥٤
استثمارات في أوراق مالية	٢٢,٢٧٥	١٥,٠٨٠	-	١٤,٣٨٣	٤,١٥٤	٥٥,٨٩٢
استثمارات عقارية	٨٣,٣٠٣	-	-	-	-	٨٣,٣٠٣
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٣١,٩٦٣	-	-	-	-	٣١,٩٦٣
موجودات أخرى	٢٦,٧٠٦	١٣١	-	٨٠٨	١	٢٧,٦٤٦
عقارات ومعدات	٧,٤٥٠	-	-	-	-	٧,٤٥٠
إجمالي الموجودات	**٩٧٠,٦٥٤**	**١٧,٩٠٤**	**٥,٤٤٢**	**١٧,٤٣٩**	**٤,١٥٥**	**١,٠١٥,٥٩٤**
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	٧٩,٥٤٥	-	-	-	-	٧٩,٥٤٥
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢١٤,١٥٨	١٠	-	٧٥	-	٢١٤,٢٤٣
قروض لأجل	٤٨,٩٤٥	٢٦,٥٣٢	-	-	-	٧٥,٤٧٧
حسابات جارية للعملاء	٥٤,٩٤٥	٢٦٠	-	٤٧١	-	٥٥,٦٧٦
مطلوبات أخرى	١٣,٢٦٩	-	-	-	-	١٣,٢٦٩
إجمالي المطلوبات	**٤١٠,٨٦٢**	**٢٦,٨٠٢**	**-**	**٥٤٦**	**-**	**٤٣٨,٢١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤١٧,٩١٤	٤٢	-	٧,٣٩٣	-	٤٢٥,٣٤٩
حسابات الاستثمار المقيدة	٩,٦٨٨	-	-	-	٩٩٣	١٠,٦٨١
إلتزامات وضمانات مالية	٤١,٥٦٩	-	-	-	-	٤١,٥٦٩

يتم قياس التمركز حسب الموقع لموجودات التمويلات بناءاً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

٣٣ . تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب). التمركز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩١,٩٧١	١,٥٩٣	١٠,٧٨٦	٢٦	-	١٠٤,٣٧٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥,٥٠٨	-	-	-	-	٦٥,٥٠٨
موجودات التمويلات	٣٢٠,٠٨٣	٤,٢٥٨	-	١٤	-	٣٢٤,٣٥٥
استثمارات في الصكوك	١٩٥,٠٥٠	-	-	-	-	١٩٥,٠٥٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١٤٦,١٦٠	-	-	٣٩	-	١٤٦,١٩٩
استثمارات في أوراق مالية	٢٥,٩٣٨	-	-	١٤,٣٨٣	٣,٦٦٨	٤٣,٩٨٩
استثمارات عقارية	٢٤,٠٣٢	-	-	-	-	٢٤,٠٣٢
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٤,٥٢٤	-	-	-	-	٤,٥٢٤
موجودات أخرى	٢٣,٢٠٣	١٥	-	٧٥٠	١	٢٣,٩٦٩
عقارات ومعدات	٧,٧٥٠	-	-	-	-	٧,٧٥٠
إجمالي الموجودات	٩٠٤,٢١٩	٥,٨٦٦	١٠,٧٨٦	١٥,٢١٢	٣,٦٦٩	٩٣٩,٧٥٢
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	١١٧,٠٩٨	-	-	-	-	١١٧,٠٩٨
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٣٤,٦٥٤	-	-	-	-	١٣٤,٦٥٤
قروض لأجل	-	-	-	-	-	-
حسابات جارية للعملاء	٥٧,٢٣٠	٢٥٧	-	٦١٨	-	٥٨,١٠٥
مطلوبات أخرى	١٩,٧٩٨	-	-	-	-	١٩,٧٩٨
إجمالي المطلوبات	٣٢٨,٧٨٠	٢٥٧	-	٦١٨	-	٣٢٩,٦٥٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٥١٩,٦٥٥	٦٩٤	-	١,٨٤١	-	٥٢٢,١٩٠
حسابات الاستثمار المقيدة	٩,٦٨٨	-	-	-	٩٩٣	١٠,٦٨١
إلتزامات وضمانات مالية	٨٠,٧١٢	-	-	-	-	٨٠,٧١٢

٣٤. القيمة العادلة

أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمّين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

القيَم العادلة للصكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ٢٦١,٥٣٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ١٩٥,٠٦١ ألف دينار بحريني) بلغت ٢٧٥,٣٦٦ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ٢٠٤,١٩٨ ألف دينار بحريني).

في حالة موجودات التمويلات ومستحقات الإيجار، يكون متوسط معدل الربح للمحفظة متوافق مع قيم السوق الحالية للتسهيلات المشابهة، وبناءاً على ذلك وبعد الأخذ بعين الإعتبار التعديلات المتعلقة بمخاطر المبالغ المدفوعة مقدماً ومخصصات انخفاض القيمة، يتوقع ألا تتغير القيمة الحالية جوهرياً مقارنة بالقيمة العادلة لهذه الموجودات. فإن القيمة العادلة المقدّرة للأدوات المالية الأخرى للمجموعة لاتختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية، نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

ب) تراتبية القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي أدوات الاستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، حسب طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُدرجة (غير المعدّلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُدرجة المشمولة في المستوى الأول والقابلة للرصد على الموجودات أو المطلوبات، سواءاً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على بيانات السوق القابلة للرصد (مُدخلات غير قابلة للرصد)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**المستوى الأول**	**المستوى الثاني**	**المستوى الثالث**	**الإجمالي**
- أوراق مالية مُهيكلة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	١٥,٠٨٠	-	١٥,٠٨٠
- أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	٤٠,٨١٢	٤٠,٨١٢
	-	**١٥,٠٨٠**	**٤٠,٨١٢**	**٥٥,٨٩٢**

٣٤ . القيمة العادلة (يتبع)

ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
- أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	١١,١٧٤	١١,١٧٤
	-	-	١١,١٧٤	١١,١٧٤

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الاستثمارات التي تم قياسها بإستخدام مُدخلات المستوى الثالث:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
في ١ يناير	١١,١٧٤	١٣,١٤٨
إعادة التصنيف بسبب معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣)	٣٢,٨١٥	-
خسارة القيمة العادلة في بيان الدخل	(٥٥٦)	(١,٩٧٤)
الحركة في احتياطي صرف العملات الأجنبية	٣٤٨	-
مشتريات	٨,٢٠٥	-
تسويات	(١١,١٧٤)	-
في ٣١ ديسمبر	**٤٠,٨١٢**	١١,١٧٤

يعرض الجدول التالي الأثر المحتمل لاستخدام فرضيات بديلة معقولة محتملة لتقييم الاستثمارات التي تم قياسها بإستخدام مُدخلات المستوى الثالث.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تقنية التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	الزيادة/ (النقص) في التقييم
منهجية مضاعفات السوق	قيمة المؤسسة للأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	٢,٨١٧	+/- ٥	١٠٣ / (١٠٣)
منهجية مضاعفات السوق	السعر إلى القيمة الدفترية	١١,٦٦٤	+/- ٥	٧٠٢ / (٧٠٢)
منهجية مضاعفات السوق	السعر إلى إجمالي الأصول	١,١٤٢	+/- ٥	٣٢ / (٣٢)
التدفقات النقدية المخصومة	تكلفة حقوق الملكية ومعدل النمو النهائي	٧٩٢	+/- ٥ ٪	٢٧ / (٢٧)
		١٦,٤١٥		

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تقنية التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	الزيادة/ (النقص) في التقييم
منهجية مضاعفات السوق	السعر إلى القيمة الدفترية	١١,١٧٤	+/- ٥	٥٥٩ / (٥٥٩)
		١١,١٧٤		

٣٥. إدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة إستخدامها لأدوات مالية:

- مخاطر الإئتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها المصرف لقياس وإدارة المخاطر، وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسئول بصورة عامة عن تأسيس إطار إدارة المخاطر للمجموعة والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجان مختلفة تتولى مسئولية إدارة المخاطر العامة المتعلقة بالمجموعة. تقوم هذه اللجان أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجان من رؤساء الشركات والأقسام المعنية الأخرى في المجموعة. تتكون اللجان مما يلي: لجنة الإدارة (المخاطر التشغيلية)، واللجنة التنفيذية للائتمان والاستثمار (مخاطر الائتمان والاستثمار)، ولجنة الأصول والخصوم (مخاطر السوق ورأس المال). بالإضافة لهذه اللجان، أنشأ مجلس الإدارة إدارة مستقل لإدارة المخاطر، مسئوليتها العامة تشمل تحديد، وقياس، والسيطرة على المخاطر، والتوصية بالسياسات والإجراءات التصحيحية المناسبة. يرفع قسم إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الإلتزام بالحدود الموضوعة. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تهدف المجموعة من خلال برامجها التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي تتّبعها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والإلتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة بمراقبة مدى الإلتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المجموعة. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

مخاطر الإئتمان

مخاطر الإئتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد تتعرض لها المجموعة إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بإلتزاماته التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات المجموعة لإيداعات لدى مؤسسات مالية، ومن موجودات التمويلات، ومن موجودات مشتراة لغرض التأجير(شاملة أقساط إيجارات مستحقة)، ومن استثمارات في صكوك، ومن ذمم مدينة أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، تقوم المجموعة بالأخذ في الإعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الإئتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التمركز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ).

الشكوك المحيطة بجائحة كورونا والتقلبات الاقتصادية الناتجة أثرت على العمليات التمويلية للمجموعة كما يتوقع ان تؤثر على أغلب العملاء والقطاعات إلى حد ما. على الرغم من صعوبة تقدير درجة التأثير التي يواجهها كل قطاع في هذه المرحلة، إلا أنه من المتوقع أن تؤثر أزمة جائحة الكورونا (كوفيد – ١٩) على جميع نواحي الاقتصاد، إلى حد ما. ومع ذلك، فإن القطاعات الرئيسية الأكثر تأثراً هي الضيافة، والسياحة، والترفيه، وشركات الطيران/النقل، والتجار. بالإضافة لذلك، من المتوقع أن تتأثر بعض القطاعات الأخرى بصورة غير مباشرة، مثل المقاولات، والعقارات، وتجارة الجملة. كما سيكون لتقلب اسعار النفط خلال الجزء الأول من عام ٢٠٢٠ تأثير اقليمي بسبب مساهمته في الاقتصادات الاقليمية.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

بالنظر إلى هذا الوضع المتطور، اتخذت المجموعة تدابير وإجراءات وقائية للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اعتماد نهج أكثر حذراً للموافقات الائتمانية، وبالتالي تشديد معايير تقديم الائتمان للقطاعات المتضررة. تم تأجيل دفعات التمويلات للعملاء، بما في ذلك القطاع الخاص، وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، التزاماً بتعليمات مصرف البحرين المركزي. قد تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض صرف التسهيلات التمويلية، مما يؤدي لخفض صافي دخل التمويل وانخفاض الإيرادات الأخرى.

في سبتمبر ٢٠٢٠ ، أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهاً تنظيمياً آخر لتمديد الإجراءات التنظيمية الامتيازية، أي تأجيل دفع أقساط العملاء حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠. ومع ذلك ، سيتم فرض فوائد على العملاء خلال فترة تمديد تأجيل الدفع هذه، وبالتالي لا تتوقع المجموعة خسارة تعديل جوهرية نتيجة للتمديد. من المتوقع أن يؤدي تأجيل دفع الأقساط هذا إلى تأخير التدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة للمجموعة لفترة أربعة أشهر. ومع ذلك، ستتخذ الإدارة الخطوات المناسبة للتخفيف من أثرها على وضع السيولة.

قامت المجموعة بتحديث مدخلاتها وفرضياتها لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (راجع إيضاح رقم ٢٥).

تدير المجموعة مخاطر الائتمان من خلال وحدات العمل المختلفة، وقسم منفصل لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار.

يتضمن إطار إدارة مخاطر الائتمان ما يلي:

- صياغة استراتيجيات وسياسات مخاطر الإئتمان والرغبة في المخاطرة، والتي يتم تطويرها بعد تقييم دقيق للسوق، ومتطلبات رأس المال، والقواعد التنظيمية، ورغبة مجلس الإدارة في تحمل المخاطر. يتم ترميز استراتيجيات المخاطر والرغبة في المخاطرة إلى سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتضمن إطار سياسة ائتمان المجموعة، من جملة أمور أخرى، ما يلي: بالتشاور مع وحدات العمل ذات العلاقة، وإطار إدارة مخاطر الائتمان، والحد من مخاطر الائتمان، وتصنيف مخاطر الائتمان، وتسعير مخاطر الائتمان، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وسياسة الأعمال التجارية عبر الحدود، وبرامج منتجات التمويل الشخصي، ومصفوفات سلطات الاعتماد، والكثير غيرها.
- عملية منح الائتمان: يتم افتراض جميع تعرضات الائتمان بعد التقييم الدقيق للمخاطر. يتم بدء مقترحات الأعمال من قبل وحدات العمل من خلال طلبات الائتمان الرسمية. توفر هذه الطلبات الائتمانية معلومات كافية حول التعرض المقترح، بما في ذلك وصف للمخاطر المحتملة والعوامل المخففة. يتم مراجعة جميع طلبات الائتمان بشكل مستقل من قبل وحدة مراجعة الائتمان، لتقييم مدى كفاية إجراءات العناية الواجبة التي تتم، وتقييم مستقل للمخاطر والمخففات، وضمان الالتزام بالحدود والسياسات. تقوم وحدة مراجعة الائتمان بإصدار رأياً رسمياً فيما يتعلق بالمقترحات، والذي قد يشمل توصيات لتعزيز موقف المجموعة. ثم يتم عرض المقترحات على السلطات المسئولة عن الموافقة والاعتماد لاتخاذ اللازم (أنظر النقطة القادمة أدناه). عند الحاجة والضرورة، يتم مراجعة طلبات الائتمان أيضاً من قبل مسئول الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لضمان الالتزام بها.
- إنشاء هيكل الترخيص للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها. يتم توثيق سلطات الموافقة في سياسة سلطات الائتمان للمجموعة، والتي تصف سلطات الموافقة المختلفة، والشروط، وحدود اعتماد المعاملات التجارية الناتجة من أنشطة الاستثمار والائتمان ضمن المجموعة. توجد ٥ مستويات رئيسية لسلطات الائتمان والاستثمار في المجموعة هي: مجلس الإدارة، ولجنة الاستثمار والائتمان، واللجنة التنفيذية للاستثمار والائتمان، والرئيس التنفيذي، ورؤساء وحدات الأعمال. يتم تحديد سلطات الموافقة بناء على حجم المخاطر وحجم المعاملات، وفي نفس الوقت السماح بالقيام بعمليات تجارية سلسة.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

- إدارة التمركزات. تركز المجموعة بشكل كبير على تنويع محفظتها من خلال تطبيق استراتيجية المحفظة التي تقوم من خلالها بنشر أعمال موجوداتها ومطلوباتها، بحيث تصبح نتائج التقلبات في هذه الأعمال خاضعة للتحكم والسيطرة، وتساهم في النمو في مصالح المساهمين طويل الأجل. من العناصر المهمة في استراتيجية المحفظة هذه هي وضع حدود تتمكّن الإدارة من خلالها من أن تدير أعمالها. من حيث المبدأ، يجب على المجموعة الالتزام بكل الحدود القصوى التي تحددها الجهات التنظيمية. في نفس الوقت، قامت المجموعة بتحديد ضوابطها الداخلية للسيطرة على ما يلي: تمركز مخاطر الائتمان، وحدود الأطراف المقابلة، وحدود القطاع، وحدود البلد، وحدود تمركز الضمانات، ومزيج المنتجات، وحدود الاستحقاق، وغيرها. يتم مراجعة هذه الضوابط والحدود الداخلية بشكل دوري، مع مراعاة العوامل التالية: شهية المجموعة لتحمل المخاطر، وخطط العمل والميزانية، تصنيف مخاطر الطرف المقابل، وتصنيف مخاطر بلد الطرف المقابل، والمراكز المالية للمجموعة، بما في ذلك السيولة وكفاية راس المال، وظروف السوق العامة، والعوامل الأخرى التي يحددها مجلس الإدارة، أو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

  بشكل عام، تطبق المجموعة علاقة عكسية بين المخاطر والحدود، بحيث يتم تحديد حدود أدنى للمخاطر الأعلى.

- منهجيات قياس الائتمان. تحدد المجموعة مخاطر الائتمان باستخدام مقياسين رئيسيين: الخسارة المتوقعة، وراس المال الاقتصادي. الخسارة المتوقعة تعكس متوسط قيمة الخسائر المقدرة (أي تكلفة الأعمال) وترتبط بسياسة المجموعة بشأن المخصصات، بينما رأس المال الاقتصادي هو مبلغ رأس المال الضروري لتغطية الخسائر غير المتوقعة (أي إذا كانت الخسائر الفعلية أعلى من الخسائر المتوقعة). كجزء من تقنيات التقييم، تقوم المجموعة بإجراء اختبار ضغط مناسب على محفظتها.

- تصنيف مخاطر الائتمان. من الأدوات المهمة لمراقبة جودة الائتمان بصورة فردية، بالإضافة إلى إجمالي المحفظة، هو استخدام أنظمة تصنيف مخاطر الائتمان. تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، لإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطيات الخسارة (المخصصات). بالإضافة لتحديد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، فإن مراجعة المخاطر الذاتية توفر مُدخلاً رئيسياً لتكاليف رأس المال وأوزان المخاطر. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية راس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.

- تصنيف وتحديد التعرضات المتعثرة. قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. التعرضات المستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً يتم تصنيفها كتعرضات متعثرة.

- الإدارة التصحيحية. جميع التعرضات المفترضة من قبل المجموعة يتم اخذها بالاعتبار بعد تحليل دقيق للمخاطر والمكافآت، مناسب لحجم وطبيعة العمل الذي يتم النظر فيه. مع ذلك، وبالرغم من جميع إجراءات العناية الواجبة للحد من المخاطر، من المحتم أن تواجه بعض التعرضات انتكاسات لأسباب مختلفة، مثل تغييرات أساسية في ظروف السوق، تغييرات في القوانين والأحكام، وتغييرات في أحوال الأطراف المقابلة (مثل الوفاة، أو فقدان الوظيفة، أو فرض العقوبات، أو مصادرة العمل، أو الإفلاس)، والتأخر في تسليم المخرجات (مثل التأخير في إنجاز المشاريع) أو الأخطاء غير المقصودة في الافتراضات الرئيسية. من وجهة نظر التأثير على الأعمال، سيكون لهذه التعرضات تكاليف عالية نتيجة لتعليق الأرباح، أو تكاليف كل من التخصيص، أوالسيولة، أوالسمعة، أو تكاليف الفرص البديلة. لتجنب مثل هذا الأثر التجاري الضار، طورت المجموعة استراتيجية تصحيحية حكيمة، مناسبة للحجم والطبيعة وفترة التأخير. يتم توثيق هذه الاستراتيجية في سياسة الإدارة التصحيحية. من خلال قسم الإصلاح والتحصيل، تقوم المجموعة بمتابعة أساليب استرداد متنوعة، بما في ذلك: المطالبة بالسداد، وإعادة الجدولة، وإعادة الهيكلة، وإغلاق الرهن، والإجراءات القانونية، والتسوية النقدية، وغيرها.

٣٥. *إدارة المخاطر (يتبع)*

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣***	**المجموع**
تسهيلات التمويل				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	**٣٩,٩٧٧	**٣٩,٩٧٧**
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٩,٢٤٨	٩٩٥	-	**١٠,٢٤٣**
درجة ٧ قائمة المراقبة	٢٥	١٦,٥٤٠	-	**١٦,٥٦٥**
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٨,٥٩٦	١٥,٨٢٦	-	**٢٤,٤٢٢**
٣٠ – ٦٠ يوماً	٨٢	١,٢٥٧	-	**١,٣٣٩**
٦٠ – ٩٠ يوماً	٥٩٥	٤٥٢	-	**١,٠٤٧**
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٤١,٩٧٨	١٠,٤٦١	-	**٢٥٢,٤٣٩**
درجة ٧ قائمة المراقبة	٢٠٩	٥,٣٣٩	-	**٥,٥٤٨**
إجمالي القيمة الدفترية	**٢٥١,٤٦٠**	**٣٣,٣٣٥**	**٣٩,٩٧٧**	**٣٢٤,٧٧٢**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٧,٢٣٠	١,٩٣٤	٧,٨٩١	**١٧,٠٥٥**
صافي القيمة الدفترية	**٢٤٤,٢٣٠**	**٣١,٤٠١**	**٣٢,٠٨٦**	**٣٠٧,٧١٧**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	١٥,٢٠٨	**١٥,٢٠٨**
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٠,٧٨٣	١٠,٧٧٣	-	**٢١,٥٥٦**
درجة ٧ قائمة المراقبة	١,٢٥٨	٣٢٠	-	**١,٥٧٨**
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٢,٧٨١	٣٦٠	-	**٣,١٤١**
٣٠ – ٦٠ يوماً	٢,٠١٦	١١٠	-	**٢,١٢٦**
٦٠ – ٩٠ يوماً	٧,٢٤٤	١٠,٦٢٣	-	**١٧,٨٦٧**
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٨٣,٦٢٤	١٠,٥٧٩	-	**٩٤,٢٠٣**
درجة ٧ قائمة المراقبة	٩,٨٩٤	١,٢٩٨	-	**١١,١٩٢**
إجمالي القيمة الدفترية	**١٠٥,٥٥٩**	**٢٢,٩٧٠**	**١٥,٢٠٨**	**١٤٣,٧٣٧**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٥٤٥	٤٢٤	٣,٠١٤	**٣,٩٨٣**
صافي القيمة الدفترية	**١٠٥,٠١٤**	**٢٢,٥٤٦**	**١٢,١٩٤**	**١٣٩,٧٥٤**

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاصعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمار في الصكوك				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٣١٧	١,٣١٧
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٦١,٥٣٩	-	-	**٢٦١,٥٣٩**
إجمالي القيمة الدفترية	**٢٦١,٥٣٩**	**-**	**١,٣١٧**	**٢٦٢,٨٥٦**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٤٠٧	-	١,٣١٧	**١,٧٢٤**
صافي القيمة الدفترية	**٢٦١,١٣٢**	**-**	**-**	**٢٦١,١٣٢**
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٩٥,٧٠٦	-	-	٩٥,٧٠٦
إجمالي القيمة الدفترية	٩٥,٧٠٦	-	-	٩٥,٧٠٦
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	-	-	-
صافي القيمة الدفترية	**٩٥,٧٠٦**	**-**	**-**	**٩٥,٧٠٦**
التزامات وضمانات مالية				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	٧٢٧	٧٢٧
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٣٨,١٠٨	٢,٦٢٧	-	**٤٠,٧٣٥**
درجة ٧ تحت المراقبة	-	١٠٧	-	**١٠٧**
إجمالي القيمة الدفترية	**٣٨,١٠٨**	**٢,٧٣٤**	**٧٢٧**	**٤١,٥٦٩**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٥٥	٦	٧٦	**٢٣٧**
صافي القيمة الدفترية	**٣٧,٩٥٣**	**٢,٧٢٨**	**٦٥١**	**٤١,٣٣٢**
مجموع صافي القيمة الدفترية	٧٤٤,٠٣٥	٥٦,٦٧٥	٤٤,٩٣١	**٨٤٥,٦٤١**

* تشمل تمويلات تم شرائها أو مصدرة منخفضة القيمة بقيمة ٢٤,٤٠٥ ألف دينار بحريني.
**يشمل ٦,٦٢١ دينار بحريني لأصول الضعف الإئتماني المشتراة أو الناشئة.

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاصعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
تسهيلات التمويل				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	٧١,٢٨٩	٧١,٢٨٩
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٣٣,٦٢٤	٦,٧٩٠	٥٦	٤٠,٤٧٠
درجة ٧ قائمة المراقبة	٩	٦,٨٦٧	٦	٦,٨٨٢
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٣٠,٠٤٩	٤,٠٤٧	١٨	٣٤,١١٤
٣٠ – ٦٠ يوماً	١٨	١,٨٥٨	٤١	١,٩١٧
٦٠ – ٩٠ يوماً	٣,٥٦٦	٧,٧٥٢	٣	١١,٣٢١
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٢٩,٠٤١	١٢,١١٧	٧٣٤	٢٤١,٨٩٢
درجة ٧ قائمة المراقبة	٨٧	١,٧٨٠	١	١,٨٦٨
إجمالي القيمة الدفترية	٢٦٢,٧٦١	٢٧,٥٥٤	٧٢,٠٨٦	٣٦٢,٤٠١
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٤,٥٨١	٢,٧٣٠	٣٠,٧٣٥	٣٨,٠٤٦
صافي القيمة الدفترية	٢٥٨,١٨٠	٢٤,٨٢٤	٤١,٣٥١	٣٢٤,٣٥٥
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	٣٥,١٣٧	٣٥,١٣٧
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٢,٦٤٨	٧,٥٠١	٧٦٩	٢٠,٩١٨
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	٣,٢٧٢	-	٣,٢٧٢
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	١١,٢٢٠	٧,٤٦٢	١٠٥	١٨,٧٨٧
٣٠ – ٦٠ يوماً	١,٤٢٨	٢,٦٠٩	٦٦٤	٤,٧٠١
٦٠ – ٩٠ يوماً	-	٧٠٢	-	٧٠٢
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٨٦,٣١٥	٢,٢٤٩	١٠٨	٨٨,٦٧٢
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	١,٤٢١	-	١,٤٢١
إجمالي القيمة الدفترية	٩٨,٩٦٣	١٤,٤٤٣	٣٦,٠١٤	١٤٩,٤٢٠
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٤٠	٣٧٦	٢,٧٠٥	٣,٢٢١
صافي القيمة الدفترية	٩٨,٨٢٣	١٤,٠٦٧	٣٣,٣٠٩	١٤٦,١٩٩

* تشمل تسهيلات تمويلات خاضعة لفترة السماح بمبلغ ٤٦,٩٠٠ ألف دينار بحريني.

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاصعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمار في الصكوك				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٣١٧	١,٣١٧
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٩٥,٠٦١	-	-	١٩٥,٠٦١
إجمالي القيمة الدفترية	١٩٥,٠٦١	-	١,٣١٧	١٩٦,٣٧٨
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	١١	-	١,٣١٧	١,٣٢٨
صافي القيمة الدفترية	١٩٥,٠٥٠	-	-	١٩٥,٠٥٠
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٦٤,٥٨٧	-	-	١٦٤,٥٨٧
إجمالي القيمة الدفترية	١٦٤,٥٨٧	-	-	١٦٤,٥٨٧
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢)	-	-	(٢)
صافي القيمة الدفترية	١٦٤,٥٨٥	-	-	١٦٤,٥٨٥
التزامات وضمانات مالية				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٤١٥	١,٤١٥
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٧٧,٣٠٩	١,٩٥٠	١٣	٧٩,٢٧٢
درجة ٧ تحت المراقبة	-	٢٥	-	٢٥
إجمالي القيمة الدفترية	٧٧,٣٠٩	١,٩٧٥	١,٤٢٨	٨٠,٧١٢
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٧٥	١٧	٧٦	٢٦٨
صافي القيمة الدفترية	٧٧,١٣٤	١,٩٥٨	١,٣٥٢	٨٠,٤٤٤
مجموع صافي القيمة الدفترية	٧٩٣,٧٧٢	٤٠,٨٤٩	٧٦,٠١٢	٩١٠,٦٣٣

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر عن السداد للأداة المالية والأصل المشترى لغرض التأجير قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

١. تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢. التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.

٣. مؤشرات نوعية.

٤. تسهيلات مستحقة لأكثر من ٣٠ يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر عن السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر عن السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر عن السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر عن السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و٩ و١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

تعرضات الشركات

- المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العميل، أي البيانات المالية المدققة، والحسابات الإدارية، والميزانيات والتوقعات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي، والنسب المالية، وتغطية خدمة الديون، والالتزام بشروط الائتمان، وجودة الإدارة، وتغييرات الإدارة العليا.
- معلومات من وكالات التصنيف الائتمانية، والمقالات الصحفية، والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- أسعار السندات المدرجة ومقايضات التعثر الائتمانية للمُقترض، عند توفرها.
- التغييرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية، والتنظيمية، والتقنية للمُقترض، أو في أنشطته التجارية.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

تعرضات التجزئة

- المعلومات التي يتم تجميعها داخلياً عن سلوك العملاء، على سبيل المثال الاستفادة من تسهيلات البطاقات الائتمانية.
- القدرة على تحمل التكاليف.
- معلومات خارجية من وكالات التصنيف الائتمانية، بما في ذلك درجات الائتمان للقطاع.

جميع التعرضات

- سجل الدفع، ويشمل وضع المتأخرات، بالإضافة لمجموعة من المتغيرات حول نِسب الدفع
- الاستفادة من الحد الأقصى الممنوح.
- طلبات ومَنح التسامح.
- التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر عن السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر عن السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر عن السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب المنطقة، وحسب نوع المنتج والمُقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

هذا التحليل يتضمن تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر عن السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر عن السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفائدة وأسعار النفط القياسية. بالنسبة للتعرضات للصناعات و/أو المناطق المعينة، قد يمتد التحليل إلى أسعار السلع و/أو العقارات.
بناء على نصيحة لجنة إدارة المخاطر بالمجموعة، والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (رجاء الرجوع للمناقشات أدناه حول دمج المعلومات التطلعية). ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالات حدوث التعثر عن السداد.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية

معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية تختلف حسب المحفظة، وتشمل تغييرات كمية في احتمالات حدوث التعثر عن السداد، وعوامل نوعية، بما في ذلك الدعم على أساس التعثر.

تحدد المجموعة باستخدام احكامها وتقديراتها الائتمانية، وكلما أمكن، الخبرات السابقة ذات الصلة، أن تعرضاً ما قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بناءً على مؤشرات نوعية معينة، والتي تعتبرها المجموعة مؤشراً على ذلك، والتي قد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل على التحليل الكمي في الوقت المناسب.

المؤشرات النوعية تشمل معايير مختلفة تستخدم لبطاقات الائتمان لمحافظ مختلفة، والعقارات التجارية، إلخ.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية (يتبع)

على سبيل الدعم، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث موعد أقصاه لا يتجاوز عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً. يتم تحديد أيام الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد مواعيد الاستحقاق بدون الأخذ بالاعتبار لأي فترة سماح قد تكون متاحة للمُقترض.
تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعة الدورية للتأكد من:

- المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح التعرض متعثراً.
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً.
- لا يوجد تقلب غير مبرر في مخصص الخسائر من التحويلات بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد لأثني عشر شهراً (المرحلة ١) و احتمالات حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة (المرحلة ٢).

تعريف التعثر
تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل استحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها).
- كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة.
- أصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة للإفلاس، بسبب عدم قدرة المقترض على سددا التزاماته الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عواملاً نوعية وكمية. إن تعريف التعثر يتماشى مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي.

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بناء على نصيحة لجنة الأصول والخصوم بالمجموعة والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من السيناريوهات الأخرى المتوقعة. هذه العملية تشمل وضع سيناريوهات اقتصادية إضافية، والاخذ بالاعتبار للاحتمالات النسبية لكل نتيجة.

المعلومات الخارجية تتضمن المعلومات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الجهات الحكومية والسلطات النقدية التي تعمل فيها المجموعة، والمنظمات فوق الوطنية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، وبعض خبراء التنبؤات في القطاع الخاص والأكاديمي.

الحالة الأساسية تمثل النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى، مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانيات. السيناريوهات الأخرى تمثل نتائج أكثر تفاؤلاً، ونتائج أكثر تشاؤمية. تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط بشكل دوري للصدمات الأكثر تطرفاً، لمعايرة تحديدها لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

دمج معلومات تطلعية (يتبع)

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية، وقدرت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية، باستخدام تحليل المعلومات التاريخية. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المؤشرات الرئيسية للبلدان المختارة مثل معدلات البطالة ومعدلات الربح ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، والاحتفاظ بالعملاء، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين:

- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة.

- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول التمويل مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية (يشار إليها "بأنشطة منح التسامح") لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر عن السداد. بموجب سياسة المجموعة لمنح التسامح، يتم منح التسامح على أساس انتقائي إذا كان المدين متخلفاً عن السداد حالياً ، أو إذا كان هناك مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد، أو إذا كان هناك دليل على أن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، ويتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير توقيت دفعات الفوائد، وتغيير شروط القرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة منح التسامح.

يعد التسامح مؤشراً نوعياً على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع التسامح دليلاً أن على التعرض ضعيف ائتمانياً / متعثر (راجع إيضاح رقم ٥). يحتاج العميل إلى إظهار وإثبات سلوك دفع جيد بثبات، على مد فترة من الوقت (١٢ شهراً) قبل أن يتم التوقف عن اعتبار التعرض ضعيف ائتمانياً / متعثراً، أو إذا انخفضت احتمالية حدوث التعثر عن السداد بحيث يتم قياس مخصص الخسارة مرة أخرى بمبلغ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر عن السداد؛ (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر عن السداد؛ (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. عند توفر معلومات السوق، من الممكن استخدامها لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر عن السداد للأطراف الأخرى من الشركات الكبيرة. إذا كان الطرف الآخر او التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر عن السداد.

الخسارة في حالة التعثر عن السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر عن السداد. وتقدر المجموعة مُعامِلات الخسارة في حالة التعثر عن السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. نماذج الخسارة في حالة التعثر عن السداد تأخذ بالاعتبار هيكل، وضمانات، وأقدمية المطالبة، والقطاع التشغيلي للطرف الآخر، وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للموجودات التمويلية المضمونة بعقارات للتجزئة، فإن معدلات قيمة القرض إلى قيمة العقار هي معامل أساسي في تحديد الخسارة في حالة التعثر عن السداد. وتحتسب على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي كمعامل الخصم.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الملاحظات التاريخية.

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، والضعيفة ائتمانياً.

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٤,٩٠٩	٣,١٢٣	٣٤,٨٣٣	٤٢,٨٦٥
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً	١,٤٣٠	(٩٧٩)	(٤٥١)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست ضعيفة ائتمانية	(١٢٢)	٣٦٠	(٢٣٨)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ضعيفة ائتمانية	(٩٩١)	(١,١٦٩)	٢,١٦٠	-
صافي التحويلات	٣١٧	(١,٧٨٨)	١,٤٧١	-
صافي اعادة قياس مخصص الخسائر	٣,٢٢٤	١,٠٢٩	٢,٢٩٢	٦,٥٤٥
استرداد / إعادة	-	-	(٢,٧٠٤)	(٢,٧٠٤)
شطب	-	-	(١١,٠١٠)	(١١,٠١٠)
استبعادات	(١١٣)	-	(١٢,٥٨٤)	(١٢,٦٩٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٨,٣٣٧	٢,٣٦٤	١٢,٢٩٨	٢٢,٩٩٩

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي والالتزامات خارج الميزانية العمومية:

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع ٢٠٢٠
نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح ٦)	-	-	-	-
إيداعات لدى المؤسسات المالية (إيضاح ٧)	-	-	-	-
موجودات التمويلات (إيضاح ٨)	٧,٢٣٠	١,٩٣٤	٧,٨٩١	١٧,٠٥٥
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة) (إيضاح ١٠)	٥٤٥	٤٢٤	٣,٠١٤	٣,٩٨٣
استثمار في الصكوك (إيضاح ٩)	٤٠٧	-	١,٣١٧	١,٧٢٤
التزامات وعقود ضمانات مالية	١٥٥	٦	٧٦	٢٣٧
	٨,٣٣٧	٢,٣٦٤	١٢,٢٩٨	٢٢,٩٩٩

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٥,٠٩٩	٣,٩١٨	١٧,٢١٤	٢٦,٢٣١
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً	١,٣٣٨	(١,١١٨)	(٢٢٠)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست ضعيفة ائتمانية	(٥٠٠)	٦٠٤	(١٠٤)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ضعيفة ائتمانية	(٨٦٣)	(٨٥٦)	١,٧١٩	-
صافي التحويلات	(٢٥)	(١,٣٧٠)	١,٣٩٥	-
صافي اعادة قياس مخصص الخسائر	(١٦٥)	٥٧٥	١٦,٣٠٤	١٦,٧١٤
استرداد / إعادة	-	-	(٨٠)	(٨٠)
شطب	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٤,٩٠٩	٣,١٢٣	٣٤,٨٣٣	٤٢,٨٦٥

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي وخارج الميزانية العمومية:

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع ٢٠١٩
نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح ٦)	١	-	-	١
إيداعات لدى المؤسسات المالية (إيضاح ٧)	١	-	-	١
موجودات التمويلات (إيضاح ٨)	٤,٥٨١	٢,٧٣٠	٣٠,٧٣٥	٣٨,٠٤٦
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة) (إيضاح ١٠)	١٤٠	٣٧٦	٢,٧٠٥	٣,٢٢١
استثمار في الصكوك (إيضاح ٩)	١١	-	١,٣١٧	١,٣٢٨
التزامات وعقود ضمانات مالية	١٧٥	١٧	٧٦	٢٦٨
	٤,٩٠٩	٣,١٢٣	٣٤,٨٣٣	٤٢,٨٦٥

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

موجودات مالية منخفضة القيمة
إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي تحددها المجموعة على إفتراض عدم مقدرتها على التحصيل الكلي أو الجزئي للمبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٨ و٩ و١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بالنظر لعوامل مختلفة.

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة
تتعلق هذه التعرضات بموجودات التمويل التي إنقضى موعد إستحقاق أرباحها أو دفعات المبالغ الأصلية التعاقدية ولكن تعتقد المجموعة بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءاً على توقعاتها بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر و/ أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للمجموعة.

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها
خلال السنة، بلغ مجموع التسهيلات التي تم أعادة التفاوض بشأنها ألف ١٩,٦٧٦ دينار بحريني (٢٠١٩: ٣٧,٩١٧ ألف دينار بحريني) منها ٦,٠٥٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ١,٠٩٦ ألف دينار بحريني) تسهيلات مصنفة كتسهيلات غير متأخرة وغير منخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه و/ أو سداد جزء من مبلغ التمويل و/ أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الإئتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ٨٣,٦١٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ١٦٦,٠٣٣ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ٤٢,٥٥٥ ألف دينار بحريني فقط (٢٠١٩: ٣٦,٦٢٥ ألف دينار بحريني).

مخصصات الإنخفاض في القيمة
تقوم المجموعة بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و٩ و١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قامت المجموعة بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءاً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم تحديدها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

وضع عدم الإستحقاق
تقوم المجموعة بتصنيف موجودات التمويلات و الصكوك في وضع غير مستحق اذا ما انقضى موعد استحقاقها اكثر من ٩٠ يوما، أو كان هناك مجال معقول للشك في القدرة على تحصيل المبالغ المستحقة. لا يتم احتساب الربح على هذه التمويلات في قائمة الدخل الا عند سداد المستحقات من قبل المقترض او عند رفع درجة التعرض للوضع العادي.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب اجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما يكون للمجموعة توقعات معقولة بأن الاصل المالي غير قابل للتحصيل كلياً أو جزئياً. لا تتوقع المجموعة أي استردادات جوهرية من المبالغ المشطوبة. مع ذلك، يمكن أن تخضع الموجودات المالية المشطوبة لإجراءات التنفيذ بغرض الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المتخلفة السداد. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ ١١,٠١٠ (٢٠١٩: لا شيء) والتي تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل. قامت المجموعة باسترداد ٦٢٨ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: ٩٦٤ ألف دولار أمريكي) مقابل تسهيلات مالية مشطوبة في سنوات سابقة.

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الضمانات

تحتفظ المجموعة بضمانات تتعلق بموجودات التمويلات وذمم مدينة تتعلق بموجودات مشتراة لغرض التأجير على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مدرجة ، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيّمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها عندما يوضع القرض في قائمة المراقبة، ويتم مراقبة القرض عن كثب. غالباً لايتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. تقدير القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية موضحة في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولايتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم إعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات القائمة.

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩		
	موجودات التمويلات	**موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)**	**الإجمالي**	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
مقابل موجودات منخفضة القيمة						
عقارات	١٧,٠١٨	١١,٨٣٨	**٢٨,٨٥٦**	٢٠,١٨١	٣٢,٤٦٤	٥٢,٦٤٥
أخرى	١,١٦٢	-	**١,١٦٢**	١,٨٨٨	-	١,٨٨٨
مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة						
عقارات	٢٣,٣٦٩	٢٢,٩٥٧	**٤٦,٣٢٦**	٣٥,٤٢٠	٢٣,٩٤٩	٥٩,٣٦٩
أخرى	٦٢٨	-	**٦٢٨**	١,١٥٧	-	١,١٥٧
مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة						
عقارات	١٤٠,٨٦٣	١٠٥,١٧٣	**٢٤٦,٠٣٦**	٩٦,٧٣٠	٨٩,٦٨١	١٨٦,٤١١
أخرى	١٧,٣٣٧	-	**١٧,٣٣٧**	٩,٢٨٠	-	٩,٢٨٠
الإجمالي	**٢٠٠,٣٣٧**	**١٣٩,٩٦٨**	**٣٤٠,٣٤٥**	١٦٤,٦٥٦	١٤٦,٠٩٤	٣١٠,٧٥٠

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الآمنة نسبة ١٤٩,٧١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١٣٠,٥٪).

لتحليل تمركز الموجودات والمطلوبات، (راجع إيضاح رقم ٣٣).

تقوم المجموعة بمراقبة تمركز مخاطر الإئتمان لموجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي.

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الإئتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

التمركز القطاعي	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩		
	موجودات التمويلات	**موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)**	**الإجمالي**	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
القطاع المصرفي والمالي	٤,٤٢٠	-	٤,٤٢٠	٧,٨٥٧	-	٧,٨٥٧
عقارات	٨٩,٥٣٢	١٢٧,٣٣٣	٢١٦,٨٦٥	٧٢,٠٤٣	١٣٣,٦٥٧	٢٠٥,٧٠٠
إنشاءات	٥٦,٦٢٣	-	٥٦,٦٢٣	٥١,٠٣٨	-	٥١,٠٣٨
متاجرة	٤٨,٩٥١	-	٤٨,٩٥١	٥٧,٢٢٤	-	٥٧,٢٢٤
تصنيع	١٤,٦١٧	-	١٤,٦١٧	١٣,٩٥٥	-	١٣,٩٥٥
أخرى	٩٣,٥٧٤	١٢,٤٢١	١٠٥,٩٩٥	١٢٢,٢٣٨	١٢,٥٤٢	١٣٤,٧٨٠
إجمالي القيمة الدفترية	**٣٠٧,٧١٧**	**١٣٩,٧٥٤**	**٤٤٧,٤٧١**	٣٢٤,٣٥٥	١٤٦,١٩٩	٤٧٠,٥٥٤

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المجموعة مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في الوفاء بإلتزاماتها كتسديدات نقدية، أوأدوات مالية أو موجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الإئتمان ومراقبة الحدود الإئتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بلتزاماتها المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر.

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

إدارة مخاطر السيولة

تتطور آثار جائحة الكورونا على السيولة وملف مخاطر التمويل للنظام المصرفي، وتخضع للمراقبة والتقييم المستمرين.

تهدف المجموعة من خلال إدارتها للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد إلتزاماتها عند حلول أجلها، سواء في الظروف الإعتيادية أو الصعبة، دون تكبّد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمجموعة.

تم تمديد إجازات السداد للعملاء ، بما في ذلك القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة ، تماشياً مع تعليمات مصرف البحرين المركزي من مارس ٢٠٢٠ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢١. ومن المتوقع أن تؤخر عطلة الدفع هذه التدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة للمجموعة. ومع ذلك ، ستتخذ الإدارة الخطوات المناسبة للتخفيف من تأثيرها على وضع السيولة.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمكافحة آثار جائحة الكورونا ولتخفيف السيولة في القطاع المصرفي بما في ذلك ، إعادة الشراء الميسرة بنسبة صفر بالمائة ، وخفض نسبة الاحتياطي النقدي من ٥٪ إلى ٣٪ ؛ وخفض نسبة معدل تغطية السيوله و معدل صافي التمويل المستقر من ١٠٠٪ إلى ٨٠٪ ؛

استجابة لتفشي جائحة الكورونا ، تستمر المجموعة في مراقبة جميع متطلبات السيولة والتمويل المقدمة والاستجابة لها. تواصل المجموعة معايرة سيناريوهات فحص الإجهاد لظروف السوق الحالية، بغرض تقييم الأثر على المجموعة في ظل الإجهاد الشديد الحالي.

كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ أدناه.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المجموعة بجمع البيانات من كلٍ من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمجموعة، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان إحتفاظ المجموعة بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. تمتلك المجموعة خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم إختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ إختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمُراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه المصرف لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الودائع لدى مؤسسات مالية واستثمارات في صكوك مطروحاً منها الصكوك المضمونة مقابل القروض لأجل وبعد خصم الودائع من المؤسسات المالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

فما يلي بيان تفاصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء ، والحسابات الجارية كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	٪	٪
٣١ ديسمبر	٣٥,٧٪	٣٣,٧٠
المتوسط للفترة	٣٦,٤٪	٢٩,١١
الحد الأقصى للفترة	٣٩,٩٪	٣٣,٧٠
الحد الأدنى للفترة	٣٣,٦٪	٢٢,٣٢

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع (الإيضاح رقم ٣٢).

وضع مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر قيد الاستخدام خلال ٢٠١٩.

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة المصرف. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن المصرف يملك مخزون كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من موجودات التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة ٣٠ يوماً. إن مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للمصرف من البقاء ٣٠ يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة. تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج على مدار ٣٠ يوماً تقويمياً. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، يتعين على المصرف الاحتفاظ بنسبة تغطية سيولة أكبر من ٨٠٪ . كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغت نسبة تغطية السيولة للمصرف ١٩٨,٢٨٪.

نسبة صافي التمويل المستقر تهدف لتعزيز مرونة محافظ مخاطر سيولة المصرف، وتحفيز القطاع المصرفي على مدى فترة زمنية أطول. ستتطلب نسبة صافي التمويل من البنوك الاحتفاظ محفظة تمويل مستقرة فيما يتعلق بتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن هيكل التمويل المستقر يهدف للتقليل من احتمالية أن تؤدي أي اضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للمصرف، إلى تدهور وضع السيولة بطريقة ستؤدي لزيادة مخاطر فشله، وربما تؤدي لضغوط نظامية بشكل أوسع. إن حدود نسبة صافي التمويل المستقر تحد من مخاطر المبالغة في التمويلات بالجملة قصيرة الأجل، ويشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة والبنود خارج الميزانية العمومية، ويدعم استقرار التمويل.

إن نسبة صافي التمويل المستقر هي نسبة مئوية محتسبة "كالتمويل المستقر المتاح" مقسوماً بـ "التمويل المستقر المطلوب". حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، يتطلب من المصرف الاحتفاظ بصافي نسبة التمويل المستقر أكبر من ٨٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغت صافي نسبة التمويل المستقر للمصرف ١٠٣,٦٥٪.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المجموعة، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

إدارة مخاطر السوق
تقوم المجموعة بفصل تعرضاتها لمخاطر السوق بين محفظتين إحداهما للمتاجرة والأخرى لغير المتاجرة. لايوجد لدى المجموعة مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي تتعرض لها المجموعة هي تعرضات للعملات الأجنبية وفجوة معدل الربح.

لا تقوم المجموعة بإجراء أية متاجرة في العملات الأجنبية. كما لا تقوم بالمتاجرة في مشتقات العملات الأجنبية. تقوم إدارة الخزينة بإحتساب جميع إيرادات وخسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي. وتقع مسؤولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة.

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة مسؤولة كلياً عن إدارة مخاطر السوق. إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر (خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسؤولة عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية
الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغيّر في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٧,٧٢٠	-	-	-	-	١٧,٧٢٠
موجودات التمويلات	٤٩,٧٥٨	١٣,٣٨٦	١٦,٩٩٨	٤٨,٩٦٤	١٧٨,٦١١	٣٠٧,٧١٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)	٣١	٣٦	١٥	٢,٥٧٦	١٣٧,٠٩٦	١٣٩,٧٥٤
استثمارات في صكوك	٢,١٤٧	٥٣٦	١٦,٥٥٦	٦,٨٠٠	٢٣٥,٠٩٣	٢٦١,١٣٢
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	**٦٩,٦٥٦**	**١٣,٩٥٨**	**٣٣,٥٦٩**	**٥٨,٣٤٠**	**٥٥٠,٨٠٠**	**٧٢٦,٣٢٣**
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	٣٢,٩٠٦	٣٤,٩٤٨	٨,٠٧٧	٣,٦١٤	-	٧٩,٥٤٥
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٧٤,١٨٨	٣٢,٧٠٥	٥٩,٩١٨	٤٧,٤٣٢	-	٢١٤,٢٤٣
قرض لأجل	٦٧,٩١٥	٧,٥٦٢	-	-	-	٧٥,٤٧٧
حسابات جارية للعملاء	١,١٨٨	-	-	-	-	١,١٨٨
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٤٤,٢٥٦	٤١,٤٧٢	٥١,٨٩٤	١٨٥,١٩٨	٢,٠٧٥	٤٢٥,٣٤٩
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	**٣٢٠,٤٥٣**	**١١٦,٦٨٧**	**١١٩,٨٨٩**	**٢٣٦,٦٩٨**	**٢,٠٧٥**	**٧٩٥,٨٠٢**
فجوة معدل هامش الربح	**(٢٥٠,٧٩٧)**	**(١٠٢,٧٢٩)**	**(٨٦,٣٢٠)**	**(١٧٨,٣٥٨)**	**٥٤٨,٧٢٥**	**(٦٩,٤٧٩)**

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥,٥٠٨	-	-	-	-	٦٥,٥٠٨
موجودات التمويلات	٦٢,٧٣٣	١٥,٣٩٥	٢٥,٠٤٦	٥٨,٠٧٥	١٦٣,١٠٦	٣٢٤,٣٥٥
موجودات مشتراة لغرض التأجير(شاملة أقساط إيجار مستحقة)	١	٦,٥٩٧	١٣٣	٢,٠٣٠	١٣٧,٤٣٨	١٤٦,١٩٩
استثمارات في صكوك	١,٩٥١	-	-	١٨,٠٩٦	١٧٥,٠٠٣	١٩٥,٠٥٠
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	١٣٠,١٩٣	٢١,٩٩٢	٢٥,١٧٩	٧٨,٢٠١	٤٧٥,٥٤٧	٧٣١,١١٢
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	-	-	١٥,٦٣٧	١٠١,٤٦١	-	١١٧,٠٩٨
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢٩,٣٨٢	٢١,٠٥٦	٣٨,٣٠٧	٤٥,٩٠٩	-	١٣٤,٦٥٤
قرض لأجل	-	-	-	-	-	-
حسابات جارية للعملاء	١,١٩٣	-	-	-	-	١,١٩٣
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٢٦٦,٧٣٥	١٠٤,٧٤٦	٩٩,٧٣٥	٥٠,٩٧٤	-	٥٢٢,١٩٠
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	٢٩٧,٣١٠	١٢٥,٨٠٢	١٥٣,٦٧٩	١٩٨,٣٤٤	-	٧٧٥,١٣٥
فجوة معدل هامش الربح	(١٦٧,١١٧)	(١٠٣,٨١٠)	(١٢٨,٥٠٠)	(١٢٠,١٤٣)	٤٧٥,٥٤٧	(٤٤,٠٢٣)

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المجموعة المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠٠ نقطة من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

	١٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي	**٥٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**± ٦٩٠**	**± ٣٤٥**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	± ٤٣٣	± ٢١٦

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمَحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية استثمارية قصيرة الأجل، و إيداعات لدى البنوك و إيداعات من البنوك لإدارة المركز الناشىء من أنشطة المجموعة غير التجارية. يتم إجراء مراجعة وتعديل أساسيين لمعايير معدلات الأرباح الجوهرية على مستوى عالمي. يوجد عدم يقينية من حيث توقيت والطرق الانتقالية لاستبدال معدلات الأرباح المعيارية السائدة بين البنوك حالياً، بمعدلات بديلة.

نتيجة لحالات عدم اليقينية هذه، من الممكن أن يكون هناك أثر على قيمة العقود المالية التي يبرمها المصرف. بينما يستمر استخدام معدلات الأرباح المعيارية السائدة بين البنوك كمعدل مرجعي في الأسواق المالية، وتستخدم في تقييم الأدوات ذات فترات الاستحقاق التي تفوق التاريخ المتوقع لانتهاء معدلات الأرباح السائدة بين البنوك. يجب على المصرف أن يقوم بتقييم الأثر. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، يقوم البنك بتقييم الأثر على أدواته المالية التي تستحق بعد تاريخ الانتهاء المتوقع لمعدلات الأرباح السائدة بين البنوك.

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغيّر قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهرية مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠ **بما يعادلها بالدينار البحريني**	٢٠١٩ بما يعادلها بالدينار البحريني
دولار أمريكي*	١٠٣,٧٣٤	١٤٥,٨٦٨
عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*	(٣٩,٤٣٥)	(٦٣,٧٣٢)
يورو	(١,٠٧٩)	(٢٨٠)
دولار أسترالي	٥,١٠٠	٤,٦٠٨
دينار كويتي	٣,١٥٨	٣,٣٢٢
جنيه إسترليني	(٤٣٣)	١,٤٤٣
روبية هندية	١٣	٣٠

(*) لاتوجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى باستثناء الدينار الكويتي مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥٪ إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي تحليل حساسية المجموعة إلى الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

	٢٠٢٠ **بما يعادلها بالدينار البحريني**	٢٠١٩ بما يعادلها بالدينار البحريني
يورو	± ٥٤	± ١٤
دولار أسترالي	± ٢٥٥	± ٢٣٠
دينار كويتي	± ١٥٨	± ١٦٦
جنيه إسترليني	± ٢٢	± ٧٢
روبية هندية	± ١	± ٢

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية
يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الإئتمان للاستثمارات في ديون بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمجموعة.

تتعرض استثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسعّرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع (الإيضاح رقم ٢٥) والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم إنخفاض قيمة الاستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الاستثمار والإئتمان بمجلس الإدارة.

مخاطر التشغيل
مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مُساءلات قانونية ورقابية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأصيل مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة على قسم إدارة المخاطر. لدى المجموعة سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكملت المجموعة عملية تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في معظم أقسام المجموعة لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. علاوة على ذلك، تم تحديد مجالات المخاطر الرئيسية لباقي الإدارات، والخطوة التالية ستكون تحديد المؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. ستقوم المجموعة بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. تستخدم المجموعة برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. تهدف المجموعة على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

استجابة لتفشي جائحة الكورونا، كانت هناك تغييرات مختلفة على نموذج العمل، والتواصل مع العملاء، وطرق الدفع والتسوية الرقمية، واكتساب العملاء وتنفيذ العقود، وتنفيذ المعاملات مع وبالنيابة عن العملاء. عززت إدارة المجموعة مراقبتها لتحديد أحداث المخاطر الناتجة من الوضع الحالي، والتغيرات في طريقة إدارة الأعمال. قامت إدارة المخاطر التشغيلية بمراجعة شاملة لبيئة الرقابة الحالية، ونظرت إدارة المخاطر التشغيلية فيما إذا كان سيتم تحديث سجلات المخاطر، من خلال تحديد أحداث الخسارة المحتملة، استناداً على مراجعتها للعمليات التجارية في البيئة الحالية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهرية تتعلق بالمخاطر التشغيلية.

إدارة رأس المال
يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المجموعة بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ينقسم رأس مال المجموعة التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية (١).

تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تُعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

تشمل الفئة الإضافية (١) الأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، (والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية (١)).

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

إدارة رأس المال (يتبع)

تسهيلات مضاربة ثانوية

بهدف الوفاء بالحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بمجموع حقوق الملكية البالغة ١٠٠ مليون دينار بحريني، خلال السنة، أصدر البنك مضاربة ثانوية (أوراق مالية من الفئة الأولى الإضافية المتوافقة مع إطار بازل ٣) بمبلغ ١٥٩ مليون دولار أمريكي (٦٠ مليون دينار بحريني) بعلاوة إصدار تبلغ ١٢ مليون دينار بحريني. تم الاكتتاب في الإصدار بالكامل من قبل الشركة الأم من خلال مزيج مساهمة نقدية بمبلغ ٢٣,٦ مليون دينار بحريني ومساهمة عينية بمبلغ ٤٨,٤ مليون دينار بحريني تتكون من حصة في مشروع مشترك بقيمة ٢٤,٥ مليون دينار بحريني (إيضاح ١٣)، وعقارات بقيمة ٥,٥ مليون دينار بحريني، وموجودات تمويلية بقيمة ١٨,٤ مليون دينار بحريني. تم احتساب المساهمة العينية بالقيمة العادلة للمقابل المستلم بتاريخ التحويل. تم إضافة علاوة الإصدار المستلمة إلى الأرباح المستبقاة واحتسابها كجزء من مجموع حقوق الملكية المنسوبة إلى الفئة الإضافية ١.

تكاليف الإصدار البالغة ١٢,٧ مليون دينار بحريني والتي تمثل رسوم اكتتاب بمبلغ ١٢,١ مليون دينار بحريني إلى الشركة الأم و٠,٦ مليون دينار بحريني لتكاليف المعاملات الأخرى، تم تسويتها مقابل رأس المال من الفئة الإضافية ١ الصادر.

سيتم توزيع الأرباح على هذه الأوراق المالية على أساس نصف سنوي، وفقاً للشروط والأحكام على القيمة الإسمية القائمة للأوراق المالية بمعدل متوقع يبلغ ١٠٪ سنوياً. يتم احتساب تسهيلات المضاربة الثانوية ضمن بند حقوق الملكية في بيان المركزي المالي الموحد، واحتساب الأرباح المدفوعة لرب المال كمخصصات للأرباح. لن يكون لرب المال الحق في المطالبة بالأرباح، ولن يتم اعتبار هذا الحدث كحدث تعثر في السداد.

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن المصرف والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل، وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، واحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم المصرف الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في اسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك المصرف أكثر من ١٠٪ من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، قام المصرف بعمل تسويات تنظيمية بمبلغ ١١,٨٥٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ١٤,٣٥٦ ألف دينار بحريني) وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف عمليات المصرف على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر المصرف، و يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءاً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفه للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمنّة و الغير مضمنّة في البيانات المالية.

لدمج تأثير جائحة الكورونا، سمح مصرف البحرين المركزي بإضافة إجمالي خسارة التعديل والمخصص الإضافي للخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية للفترة من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠، إلى الفئة الأولى لرأس المال للسنتين المنتهيتين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣١ ديسمبر ٢٠٢١. ولطرح هذا المبلغ بالتناسب من الفئة الأولى لرأس المال على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

إدارة رأس المال (يتبع)

فيما يلي بيان لرأس مال المجموعة التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٧٩١,٢٧١**	٥٣٢,٧٩٣
الفئة الأولى لرأس المال		
- فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية	١١٦,٤٢٢	٩٧,٢١٥
- يطرح: التعديلات التنظيمية	(١١,٨٥٩)	(١٤,٣٥٦)
فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية	**١٠٤,٥٦٣**	٨٢,٨٥٩
فئة الإضافية (١)	٤٧,٢٢٢	-
الفئة الثانية لرأس المال	٨,٩٤٠	٥,٧٢٦
إجمالي رأس المال التنظيمي	**١٦٠,٧٢٥**	٨٨,٥٨٥
إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٢٠,٣١٪**	١٦,٦٣٪
معدل تغطية السيولة	**١٩٨,٢٨٪**	٧٣٣,٩٣٪
معدل صافي التمويل المستقر	**١٠٣,٦٥٪**	١٠٨,٥٪
معدل الرفع المالي	**٢٠,٨٤٪**	١٣,٧٢٪

قامت المجموعة بالإلتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فُرضت عليها من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال
تُعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. تسعى المجموعة من خلال سياسته افي إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدّل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المجموعة في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

٣٦. الإلتزامات

فيما يلي بيان بإلتزامات المجموعة التي تم التعاقد عليها ضمن سياق الأعمال الإعتيادية:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
إلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات *	٣١,٣٨٩	٦٨,٨٧٦
ضمانات مالية	١٠,١٨٠	١١,٨٣٦
الأحتياطات القانونية	١٩,٠٠٠	-
	٤١,٥٦٩	٨٠,٧١٢

* تملك المجموعة الحق في إلغاء الالتزام غير المسحوب لتمديد التمويل قبل انتهاء مدته.

٣٦ . الإلتزامات (يتبع)

إلتزامات بالأداء
قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الإعتيادية للمجموعة. من عادة المجموعة نقل إلتزامات الأداء هذه إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

قضايا ومطالبات
قام مستثمرفي أحد مشاريع المجموعة برفع دعوى قضائية ضد المجموعة . بناءً على تأكيد المستشارين القانونيين الخارجيين للبنك، فإن الإدارة على ثقة من قوة موقف البنك للدفاع عن نفسه مقابل هذه الدعوة القضائية. لم يكن هناك أي إفصاحات إضافية تتعلق بالمطلوبات الطارئة ناتجة من أي مطالبات مماثلة، حيث أن أعضاء مجلس إدارة البنك يعتقدون أن أي إفصاحات من هذا النوع قد تضر وضع البنك القانوني.

٣٧. المسؤولية الإجتماعية

تقوم المجموعة بالوفاء بمسؤولياته الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية من صندوق الزكاة والجمعيات الخيرية.

٣٨. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

(المعلومات المرفقة لا تمثل جزءا من البيانات المالية الموحدة)

افصاحات اضافية في البيانات المالية الموحدة (غير مدققة)

في ١١ مارس ٢٠٢٠ ، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد ١٩) وتطورها بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. كان للوباء، والإجراءات والسياسات الناتجة عنه أثراً على المجموعة. تراقب المجموعة عن كثب وضع جائحة كورونا (كوفيد ١٩)، وتجاوباً مع آثارها، قامت بتفعيل خطة مواصلة الأعمال، وبعض ممارسات إدارة المخاطر المختلفة الأخرى، بغرض إدارة والتعامل مع أي تعطيل للأعمال في عملياتها وأدائها المالي.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة الكورونا، ولتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد ومساعدة البنوك على الالتزام بالنسب التنظيمية، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة:

- تأجيل دفع الأقساط لفترة ٦ أشهر للعملاء المؤهلين بدءاً من ويشمل ١ مارس ٢٠٢٠
- معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمئة.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من ٥٪ إلى ٣٪.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من ١٠٠٪ إلى ٨٠٪
- إضافة إجمالي خسارة التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية للمرحلة ١ و٢ من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠، إلى رأس المال من الفئة الأولى للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وخصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
- أعلن مصرف البحرين المركزي لاحقاً عن تأجيل ثاني وثالث لأقساط التمويل اعتباراً من سبتمبر ٢٠٢٠ لمدة أربعة أشهر، ويناير ٢٠٢١ لمدة ستة أشهر. سمح للبنوك باحتساب الأرباح عن هذه التأجيلات، وعلى هذا النحو لم ينتج عنها أي خسائر تعديل إضافية للمجموعة.

التدابير والإجراءات المذكورة أعلاه أدت للآثار التالية على المجموعة:

- تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي يتطلب من البنوك المتأثرة احتساب خسارة التعديل لمرة واحدة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل كالفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل.
- أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. استلمت المجموعة مساعدة مالية من الجهات التنظيمية تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، وتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، والتمويل الذي لا يتحمل فائدة المستلم من الحكومة/الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة الكورونا، فقد تم احتسابها مباشرة في حقوق ملكية المجموعة.
- إن إجراء تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر يشمل شرطاً لتعليق الحد الأدنى للدفعات، ورسوم الخدمة، وأرصدة بطاقات الائتمان المستحقة، مما أدى لانخفاض جوهري في دخل الرسوم للمجموعة.
- تستمر المجموعة بالوفاء بالمتطلبات التنظيمية لنسب كفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر.

إفصاحات إضافية بآلاف الدنانير البحرينية

- الضغط الناتج من جائحة الكورونا على الاقتصاد المحلي، أدى لتباطؤ في حجز موجودات تمويلية جديدة من قبل المجموعة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كانت حجوزات الموجودات التمويلية أقل بنسبة ٣٠,٨٠٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.
- انخفاض إنفاق المستهلكين الناتج عن التباطؤ الاقتصادي، أدى لزيادة الأرصدة عند الطلب التي تحتفظ بها المصرف، في حين انخفضت الودائع لأجل مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة. هذه الآثار خففت جزئياً من ضغط السيولة الذي تواجهه المجموعة نتيجة لإجراء تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر، وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.
- الوضع الاقتصادي الصعب أدى بالمجموعة لاحتساب خسائر ائتمانية متوقعة إضافية على تعرضاتها.

فيما يلي ملخص للآثار الاقتصادية المذكورة أعلاه:

	صافي الأثر على بيان الدخل الموحد بآلاف الدنانير البحرينية	صافي الاثر علي بيان المركز المالي الموحد للمجموعة بآلاف الدنانير البحرينية	صافي الاثر على حقوق الملكية الموحد للمجموعة بآلاف الدنانير البحرينية
متوسط انخفاض الاحتياط النقدي	-	٩,٤٨٢	-
اتفاقية إعادة الشراء الميسر بنسبة ٠٪	(٢٧٨)	٤٨,٨٨٨	٢٧٨
خسارة التعديل	-	(٩,٤٥٢)	(٩,٤٥٢)
إطفاء خسارة التعديل	٩,٤٥٢	٩,٤٥٢	-
منح حكومية	-	-	٧٩١
دخل بطاقات الائتمان	(٣١٣)	-	-
الخسائر الائتمانية الإضافية المنسوبة لجائحة كورنا	(١,٧٠٠)	(١,٧٠٠)	-
	٧,١٦١	٥٦,٦٧٠	(٨,٣٨٣)

تم تقديم المعلومات الإضافية أعلاه إلتزاماً بتعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/٢٥٩/٢٠٢٠ (إصدار تقريرعن الأثر المالي لجائحة الكورونا (كوفيد – ١٩))، المؤرخ ١٤ يوليو ٢٠٢٠. يجب أن لا تعتبر هذه المعلومات كمؤشر على نتائج السنة بأكملها، أو الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى. نظراً للشكوك المحيطة بوضع جائحة الكورونا (كوفيد – ١٩) الذي لا يزال يتطور، فإن الأثر أعلاه هو كما في تاريخ إعداد هذه المعلومات. قد تتغير الظروف، مما يؤدي بهذه المعلومات لأن تصبح قديمة وغير نافعة .بالإضافة لذلك، فإن هذه المعلومات لا تمثل تقييماً شاملاً وكاملاً لأثر جائحة الكورونا (كوفيد – ١٩) على المجموعة. لم تخضع هذه المعلومات للتدقيق من قبل المدقق الخارجي.